المشتقّات التي لا أفعالَ لها:
دراسة في معجم (المُحكم والمحيط الأعظم لابن سيده)

أ.د. سيف الدين طه الفقراء (*)

الملخّص

يدرسُ هذا البحثُ المشتقاتِ التي لا أفعالَ لها في العربيّةِ من خلال تتبّعها في معجمِ (المُحكم والمحيط الأعظم) لابن سيده، وتناولَ البحثُ المصادرَ، وأسماءَ الفاعلين ومبالغتها، والصّفاتِ المشبّهةَ، وأسماءَ المفعولين التي لا أفعالَ لها، وثُمّ أفعلَ التّفضيل والتّعجبِ ممّا لا فعلَ لهما، وكشفَ البحثُ أنّ ثمّة مشتقاتٍ نصّ العلماءُ على أنها لا فعلَ لها، وتبيّن للباحث أنّ أفعالها مستعملة في اللغة، وثمّةَ مشتقاتٌ أميتت أفعالُها، وثمّة مشتقاتٌ استُغني فيها بفعلٍ عن فعلٍ، وهنالك طائفةٌ من المشتقاتِ لا أفعالَ لها؛ لأنَّ العربَ استعملتها لأداء معانٍ دون مراعاة لمقاييس العلماء وضوابطهم في الاشتقاق. وقد أسهمت عواملُ لغويّةٌ في وجودِ هذه المشتقاتِ التي لا أفعالَ لها؛ من أظهرها: التّطورُ اللغويُّ ممثّلاً بالاستغناءِ بفعلٍ عن فعلٍ، والشّذوذُ اللغويُّ، والحملُ على معنى النّسبِ، وكذلك مراعاةُ الإتباع والمزاوجة، وموتُ الألفاظِ، زيادةً على الخلطِ من بعض العلماء بين الفعل المتروك إظهاره، والفعل غير المستعمل أصلاً.

وقد خلُصَ البحثُ إلى أنّ المشتقّات التي لا أفعالَ لها صورةٌ من صورِ التداوليّةِ التي يوظّفُ فيها المستعملُ اللفظَ، دون أن يأبَه للقواعد القياسيّةِ في بناءِ المشتقاتِ، فيشتقّ من الفعلِ، أو الاسمِ، أو الحرفِ، وقد يبني اشتقاقَه من المعنى؛ وقد يأخذه من الجذر فيضيف عليه أو يغيّر فيه بما يحقق المعنى، وقد يُوجد اللفظُ المشتقّ دونَ أن يكونَ له أصلٌ في الاشتقاقِ؛ وفي هذا دليلٌ على أنّ المسافةَ شاسعةٌ بين الاستعمالِ وضوابطِ القياس في الاشتقاقِ.

(الكلمات الدالة: لا فعل له، المشتقات، ابن سيده).

(*) جامعة مؤتة– كلية الآداب– قسم اللغة العربيّة وآدابها.

Derivative Forms that Have No Verbal Roots in Standard Arabic (A Study in Al-Muhkam and Al-Muheet Al-Atham dictionary of Ibin Seedah)

ABSTRACT

The study investigates derivative forms in Standard Arabic that do not have verbal roots in the language by tracing them in Al-Muhkam and Al-Muheet Al-Atham dictionary of Ibin Seedah. The forms included in the study included gerunds, present participles and their exaggerative forms, adjectives, past participles, the comparative form of ‘?af3al and exclamation forms. Although scholars have argued that some of these forms have no verbal roots, the researcher has found out that some do have verbal roots in the language. The researcher has also found out that the verbal roots of some of these forms have vanished over time, and that some have been replaced by other verbs. The researcher has also found out that some of these forms have no verbal roots because they have come into use with no consideration of the rules for derivation in the language. A number of factors have contributed to the emergence of such forms, the most prominent of which is language development through which a verb is replaced by another verb, among others.

The study has concluded that the derivative forms that have no verbal roots reflect one aspect of language use whereby a language user employs a language form with no consideration for the rules of derivation in the language. This allows the language user to derive a language form from a verb, a noun, a particle or even an intended meaning. It is also possible for a derivative form to have no root in the language for reasons that are related to form or to meaning which, in turn, indicates that language use and language prescriptive rules are not always compatible.

Key words :Derivative, No Verbal Roots, Ibin Seedah.

مقدمة

طغتْ مسألةُ الاشتقاقِ على الصّرفِ العربيِّ، حتّى غدت واحدةً من أهمِّ أركان النّظريّةِ الصّرفيّةِ، إن لم تكن أظهرَها، وسار البحثُ فيها عبرَ محورين هما: ألفعلُ أصلٌ للمشتقّات أم المصدرُ؟ وأيٌّ منهما أصلٌ والآخر فرعٌ؟ وطاف العلماءُ في هذه المسألةِ في فريقين، بينهما فريقٌ أراد التوسّطَ وعدمَ الانحياز، فذهبَ السّيرافيّ إلى أنّ المصدرَ أصلٌ للفعلِ، والفعلَ أصلٌ لبقيةِ المشتقّات، وذهب ابنُ طلحة إلى أنّ المصدرَ والفعلَ كلٌّ منهما أصلٌ، ليس أحدهما أصلاً للآخر، وذهب الزجّاجُ إلى أنّ كلَّ لفظٍ مشتقٌّ[1]، وقد بسطَ السّيوطيُّ هذه الاختلافات بقوله: "واختلفوا في الاشتقاقِ الأصغرِ؛ فقال سيبويه، والخليلُ، وأبو عمرو، وأبو الخطّاب، وعيسى بن عمر، والأصمعيّ، وأبو زيد، وابن الأعرابيّ، والشّيبانيّ، وطائفةٌ: بعضُ الكَلِم مشتقٌّ، وبعضُه غيرُ مشتقّ. وقالت طائفةٌ من المتأخرين اللغويين: كلُّ الكلم مشتقٌّ؛ ونُسِب ذلك إلى سيبويه والزّجاج، وقالت طائفةٌ من النظّار: الكلمُ كلُّه أصلٌ، والقول الأوسط تخليط لا يعدُّ قولاً؛ لأنّه لو كانَ كلٌّ منها فرعاً للآخر لدارَ أو تسلسلَ، وكلاهما مُحالٌ؛ بل يلزم الدَّورُ عيناً؛ لأنّه يثبتُ لكلّ منها أنّه فرْعٌ،

---

(١) ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو (ت ٦٤٦هـ)، **الكافية في النحو**، دار الكتب العلميّة، بيروت، ج٢، ص١٩١-١٩٢. الاستراباذي، رضي الدين محمَّد (ت ٦٨٦هـ)، **شرح الكافية**، قدم له ووضع هوامشه، إميل يعقوب، دار الكتب العلميّة، ط١، بيروت، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ج٢، ص٢١٤. الأندلسي، أبو حيان محمَّد بن يوسف، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، تحقيق حسن هنداوي، دار العلم للملايين، دمشق، ج٢، ص٢١٣. السيوطي، عبدالرحمن جلال الدين (ت٩١١هـ)، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق محمَّد جاد المولى، وعلي البجّاوي، ومحمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ج١، ص٣٤٨. وانظر خديجة الحديثي، **أبنية الّصرف في كتاب سيبويه**، مكتبة لبنان ناشرون، ط١، بيروت، ٢٠٠٣م، ص١٧٦-١٧٧.

وبعضُ ما هو فرعٌ لا بدَّ أنّه أصلٌ؛ ضرورة أن المشتقَّ كلَّه راجعٌ إليه أيضاً. لا يقال: هو أصلٌ وفرعٌ بوجهين؛ لأنّ الشرطَ اتحادُ المعنى والمادةِ وهيئةِ التّركيب؛ مع أنّ كلاًّ منها مفرَّعٌ عن الآخرِ بذلك المعنى"[1]. ويستندُ كلُّ فريقٍ ممّن اختلفوا في: ألفعل أصل أم المصدر؟ إلى حُججٍ وأدلةٍ أشْبهَ ما تكون بمغالطات المنطق في مسألةٍ بيزنطيّةٍ، لن يغيّرَ الانتصارُ فيها لفريقٍ على الآخر شيئاً في واقعِ الاستعمالِ.

وفي خضمِّ الخلاف النّظريّ بين الفريقين، الذي بسطه العلماءُ في أصلِ الاشتقاق[2]، يجد الباحثُ نفسَه أمامَ قضايا بارزةٍ في هذه المسألةِ؛ ففريقٌ يرى المصدرَ أصلاً، وفريقٌ يرى الفعلَ أصلاً، وبين هذا وذاك نجدُ طائفةً من المصادرِ لا أفعالَ لها، وطائفةً من الأفعال لا مصادرَ لها، وثمّة أسماءٌ مشتقّةٌ من أسماءٍ جامدةٍ نحو: لابنٍ، وتامرٍ، ودارعٍ، وعانب[3]؛ فلا هي مُشتقّة من مصدرٍ ولا من فعلٍ. وثمّة ألفاظٌ مشتقّةٌ من أسماءِ الأعيانِ، فلا هي من مصدرٍ ولا من فعلٍ، واشتقّوا بعضَ أسماءِ الآلةِ من أسماءٍ جامدةٍ، مثل: المِخدّة، والمِزْود، والمِصدغة، والمِرفق، وبنَوا صيغةَ فعّالٍ من الأسماءِ، نحو: خشّابٍ، وحدّادٍ، وجمّالٍ، وسيّافٍ،

---

(١) السيوطي، المزهر، ج١، ص٣٤٨.

(٢) الأنباري، أبو البركات عبدالرَّحمن بن محمَّد (ت٥٧٧هـ)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: محمَّد محي الدِّين عبدالحميد، دار إحياء التراث، القاهرة، ج١، ص٢٣٥-٢٤٥. وكذلك: **أسرار العربيّة**، تحقيق محمَّد حسين شمس الدين، دار الكتب العلميّة، ط١، بيروت، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ص١٠٣-١٠٤. وانظر ابن مالك؛ جمال الدين محمَّد بن عبدالله (ت٦٧٢)، **شرح التّسهيل**، تحقيق عبدالرحمن السيّد، ومحمَّد بدوي المختون، دار هجر، ط١، القاهرة، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، ج٢، ص١٧٧-١٨٠. والسّيوطي، المزهر،ج١، ص٣٤٦-٣٥٠.

(٣) الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ)، **العين**، تحقيق مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨١، ج٢، ص١٥٩ (عنب).

وهي مسألةٌ طالَ البحثُ فيها عند العلماء[١]، والذي يشغلُ البحثَ ويمثّلُ ضالتَه تلك المشتقّاتُ التي تناثرتْ في مصادرِ اللغةِ، ونصَّ العلماءُ على أنّها لا فعلَ لها، وفي الوقتِ نفسِه لم يقولوا إنّها بُنِيتْ من مصادرَ.

لقد لمحَ العلماءُ الاضطرابَ والتناقضَ في تحديدِ الأساسِ في ماهية الاشتقاقِ، فقد رأى محمَّد خير الحلواني أنّ جهودَ العلماءِ في هذه المسألةِ تتّسمُ بسماتٍ ثلاث: أولاها اعتمادُ التّصورِ الذهنيّ، والفرضيات الذهنيّةِ، وثانيتهما إهمالُ النّظرِ الاستقرائيّ الشاملِ، وآخرها انعدامُ الأساسِ العلميّ في تحديدِ ماهيةِ المشتقّات، ولذلك اضطربت أقوالُ العلماءِ في الاشتقاقِ[٢]. ومثلُ هذا الاضطراب حظي بنصيبٍ وافرٍ في كتابِ: **(ظاهرة الاشتقاق في اللغة العربيّة)** لطنطاوي درّاز الذي أشارَ إلى مواضعِ الاضطرابِ في تفسيرِ المشتقّات، واختلافِ العلماءِ في ذلك[٣]. ويؤيدُ ما قاله الحلوانيُّ أنّه على الرّغمِ من الخلافِ الظاهرِ بين النحويينَ البصريينَ والكوفيينَ في أصلِ الاشتقاقِ، نجدُ علماءَ البصرةِ وأعلامَهم يبسطون لنا طائفةً من الألفاظِ المشتقّةِ ممّا لا أفعالَ لها؛ فيقولونَ بأصالةِ المصدرِ أصلاً للمشتقاتِ، ويبحثونَ عن أفعالٍ يفسّرون بها اللفظَ المشتقَّ؛ فكانَ البونُ شاسعاً بين النظريّةِ والتطبيقِ. فهذا الخليل –رحمه الله– يقول: "وإذا كان النعتُ فاعلاً **ولا فعلَ له**، كانَ بغيرِ الهاءِ، الذكرُ والأنثى سواءٌ، كقولك: رجلٌ رامحٌ، ورجلٌ كاسٍ، وامرأةٌ رامحٌ، وامرأةٌ كاسٍ، أي: معهما رماحٌ وأكسيةٌ"[٤]. فالخليلُ يقولُ: لا فعلَ له، ولم يقلْ: لا مصدرَ له، فهو يبحثُ عن فعلٍ يكونُ أصلاً للمشتقّ لا عن مصدرٍ. وفي

---

(١) الحلواني، محمَّد خير، **المغني الجديد في الصّرف**، دار الشرق العربيّ، بيروت، ص٢٣٩.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٣٦-٢٣٩.

(٣) انظر: دراز، محمَّد طنطاوي، **ظاهرة الاشتقاق في اللغة العربيّة**، القاهرة، ١٩٨٦، ص١٦٠-١٧٦، وص٢٦٥-٢٧٧.

(٤) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، **كتاب العين**، ج٤، ص٢٦٩ (خلف).

موضعٍ آخر يقولُ: "وعبدٌ بيّنُ العبودةِ، وأقرّ بالعبوديّة، **ولم أسمعهم يشتقونَ منه فعلاً**، ولو اشتُقّ لقيلَ: عبُدَ، أي: صارَ عبداً، ولكنْ أُميتَ منه الفعلُ... وأمّا عبَدَ يعبُدُ عِبادة، فلا يقالُ إلا لمن يعبدُ اللهَ. وتعبَّدَ تعبُّداً، أي: تفرّدَ بالعبادةِ"(١).

إنّ المواضعَ التي نصّ الخليلُ فيها على أنّ اللفظَ المشتقّ لا فعلَ له كثيرةٌ، نسوقُ منها –على سبيلِ التمثيلِ والاستدلالِ، لا الحصرِ والاستقصاءِ– ما يلي: "والرّجلُ يُذَرِّعُ في ساحته تذريعاً إذا اتّسعَ، وكذلك يتذرّعُ أي: يتوسعُ كيف شاءَ. وموتٌ ذريعٌ، أي: فاشٍ، إذا لم يتدافنوا، ولم أسمعْ له فِعْلاً. وذَرَعَهُ القَيْء، أي: غلبه"(٢). وكذلك قولُه: "والعُنّاب: ثَمَرٌ، والعُنَابُ: الجبلُ الصّغير الأسودُ. وظبيٌ عَنَبانٌ: نشيطٌ، ولم أسمع للعَنَبانِ فِعلاً"(٣). وقوله: "وشاةٌ عَكْواءُ: إذا ابيضّ ذَنَبُها، وسائِرُها أسود، ولو استُعملَ فعلٌ لهذا لقيل: عَكِيَ يَعكَى فهو أَعْكَى، ولم أسمعْ له ذلك"(٤). وقوله: "والواعِيةُ: الصُّراخُ على المَيِّتِ ولم أَسْمَعْ منه فِعْلاً"(٥). وقوله: "والقَبُولُ: أن تقبلَ العفوَ والعافيةَ، وهو اسمٌ للمصدر وقد أميتَ الفعلُ منه"(٦).

هذه المواضعُ وغيرها ممّا لم أذكره رغبةً في الاختصارِ، يبحثُ فيها الخليلُ عن فعلٍ للاشتقاق، ويبيّن أنّ بعضَها قد أُميتَ فعلُه، ولم نجده يسألُ فيها عن مصدرٍ تُشتقُّ منه؛ فمن هنا برزَ التفاوتُ بين النظريةِ والتطبيقِ في البحث عن أصل الاشتقاق.

وما سيبويه –رحمه الله– ببعيد عن شيخه في البون بين النّظريّة والتّقعيد، بل نجده أجرأ في التّعبير عن جهلِ العالم في معرفة أصلِ الاشتقاق، يقول: "والعديلُ

---

(١) الخليل، كتاب العين، ج٢، ص٤٨ (عبد).
(٢) المصدر نفسه، ج٢، ص٩٦ (ذرع).
(٣) المصدر نفسه، ج٢، ص١٥٩ (عنب).
(٤) المصدر نفسه، ج٢، ص١٨٠ (عكو).
(٥) المصدر نفسه، ج٢، ص٢٧٢ (وعي).
(٦) المصدر نفسه، ج٥، ص١٦٦ (قبل).

ما عادلكَ من النّاس، والعِدْلُ لا يكون إلا للمتاعِ، ولكنّهم فرّقوا بين البناءين؛ ليفصلوا بين المتاعِ وغيرِه، ومثلُ ذلك: بناءٌ حَصينٌ، وامرأة حَصَانٌ، فرّقوا بين البناء والمرأة، فإنّما أرادوا أن يخبروا أنّ البناءَ مُحرِزٌ لمن لجأ إليه، وأنّ المرأةَ مُحرِزةٌ لفرجها، ومثل ذلك الرزينُ من الحجارةِ والحديدِ، والمرأةُ رَزَانٌ؛ فرّقوا بين ما يُحمل وبين ما ثقُل في مجلسه فلم يخفّ، وهذا أكثرُ من أن أصفَه لك في كلامِ العربِ، فقد يكونُ الاسمانُ مشتقين من شيءٍ، والمعنى فيهما واحدٌ، وبناؤهما مختلفٌ، فيكونُ أحدُ البناءين مُختصاً به شيءٌ دون شيءٍ ليفرقَ بينهما، فكذلك هذه النجومُ اختصت بهذه الأبنيةِ، وكلّ شيءٍ جاء قد لزمَه الألف واللام فهو بهذه المنزلةِ، فإن كان عربيّاً نعرفه، ولا **نعرفُ الذي اشتُقّ منه**، فإنّما ذاك لأنّا جهلنا ما علِمَ غيرُنا"[1].

وفي موضع آخر يتحدث سيبويه عن أفعل التّفضيل –وعهدُنا به أنّه من المشتقّات– فنجدُه يبحثُ عن فعلٍ لم يُسْتعمل، يقدّره قياساً؛ لبيانِ ممّا اشتقّ اللفظُ، ولم يطلب له مصدراً، يقول: "(هذا باب ما تقول العرب فيه: ما أفعله، وليس له فعلٌ، وإنّما يُحفظُ هذا حفظاً، ولا يُقاسُ) قالوا: أحنكُ الشاتين، وأحنكُ البعيرين، كما قالوا: آكل الشاتين، كأنّهم قالوا: حنُك ونحو ذلك، فإنّما جاءوا بأفعل على نحو هذا، **وإن** لم يتكلموا به، وقالوا: آبل النّاس كلّهم، كما قالوا: أرعى النّاس كلهم، وكأنّهم قد قالوا: أبِل يأبل، وقالوا: رجلٌ آبلٌ، وإن لم يتكلموا بالفعل، وقولهم: آبلُ النّاسِ بمنزلة آبل منه، لأنّ ما جاز فيه أفعل النّاس جاز فيه هذا، وما لم يجز فيه ذلك، لم يجُز فيه هذا، وهذه الأسماءُ التي ليس فيها فعلٌ، ليس القياسُ فيها أن يقالَ: أفعل منه، ونحو ذلك، وقد قالوا: فلانٌ **آبلُ** منه، كما قالوا: أحنكُ الشاتين"[2].

إنّ الذي يُبرزُ الاضطرابَ في البحثِ عن أصلِ المشتقّات أنّهم تناسوا الفعلَ والمصدرَ في تفسير أصلِ المشتقّات؛ ونجدهم ينصّون على أنّ العربَ يشتقّون

---

(١) سيبويه، عثمان بن قنبر، (ت١٨٠هـ)، **الكتاب**، تحقيق: عبد السَّلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ومطبعة دار الجيل، بيروت، ج٢، ص١١٠. يقصد بالنجوم: الدبران والسماك والعيوق.

(٢) المصدر نفسه، ج٤، ص١٠٠.

أفعالاً من **أسماءٍ** (جوهر) لا من مصادرَ، كالذي نصّ عليه الأصمعيّ، وهو يفسّر اشتقاق بعض الألفاظ، كقوله: "شَمّاس: أصله من الشّماس"[١]، و"مضر: أصله من اللبن المضير"[٢]، ونجده يذهبُ أحياناً إلى تعدّدِ الاحتمالاتِ في بيان أصلِ الاشتقاقِ، نحو قوله: "بُحيْنة: اشتقّ من واحد من شيئين: يقال للغَرْب إذا كان عظيماً، كثير الأخْذ: إنّه لَبَحْوَن. وضربٌ من النّخلِ يقالُ له: بناتُ بَحنَة"[٣]. والقول بأنّ العرب اشتقت من أسماء جوهرٍ نصّ عليه ابن السّراج نحو قولهم: استحجرَ الطينُ، واستنوقَ الجمل، وترجّلت المرأةُ، ووصفَ ذلك بأنّه أكثرُ من أن يُحصى[٤]. وهي مسألة أكّدها ابنُ جنّي، وضربَ عليها أمثلةً كالنباتِ من النبتِ، وكالاستحجار من الحجرِ، وكلاهما اسمٌ[٥]، ثُمَّ نجدهم ينصّون على أنّ العربَ اشتقّت أفعالَها من الحروف، مثل: لوليت من قولك: لولا، وسوّفت الرجلَ، من سوف، وتصريف (ن ع م) من حرف الجواب: نعم، وبجّلته من (بَجَل) وقالوا: البَجَال، والبجيل[٦]. وأنّهم كثيراً ما اشتقّوا الأفعالَ من أسماءِ الأصوات، نحو: هاهيت، وحاحيت، وعاعيت، وجأجأت، وحأحأت، وسأسأت، وشأشأت[٧].

وثمّة مشتقاتٌ نصّوا على أنّها بُنيت من المشتقّات، كاشتقاقِ الصّفة من الصّفة، فهذا الأزهريُّ ينصّ على أنّ (رَجِل) مشتقٌّ من راجل، و(عَجِل) من عاجل، و(حذِر) من حاذر، ويوافقه في ذلك ابن منظورٍ، يقول الأزهريّ: "وتَصْغِيرُ

---

(١) الأصمعيّ، أبو سعيد عبدالملك بن قريب (ت ٢١٦هـ)، **اشتقاق الأسماء**، تحقيق رمضان عبدالتواب، وصلاح الدين الهادي، مكتبة الخانجي، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، ص٩٢.

(٢) المصدر نفسه، ص٩٩.

(٣) المصدر نفسه، ص٩٤.

(٤) السرّاج، أبو بكر محمَّد بن السري (ت٣١٦هـ)، **الاشتقاق**، تحقيق محمَّد صالح التكريتي، مطبعة المعارف، ط١، بغداد، ١٩٧٣، ص٣٦، والسّيوطي، المزهر، ج١، ص٣٥٠.

(٥) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)، **الخصائص**، تحقيق محمَّد علي النجّار، دار الشؤون الثقافيّة العامة، بغداد، ١٩٩٠، ج٢، ص٣٦.

(٦) المصدر نفسه، ج٢، ص٣٦-٤٠.

(٧) المصدر نفسه، ج٢، ص٤٢.

رَجُلٍ رُجَيْل، وعامَّتَهُمْ يَقُولون: رُوَيْجِلُ صِدْقٍ، ورُوَيْجِلُ سُوءٍ، يَرْجِعُون إِلَى الرَّاجِل، لأَنَّ اشْتِقَاقَه مِنه. كما أَنَّ العَجِلَ من الْعَاجِل، والحَذِرَ من الْحاذِر"[1]. ويضرب لنا السّيوطي أمثلةً على تفسيرِ غرائبِ المشتقّاتِ تبيّن التفاوت الكبير بين العلماء في معرفة أصل الاشتقاق؛ فهذا الأصمعيّ يُسألُ عن لفظ ممّا اشتُقّ يقول: لا أدري، وأبو عبيدة يقول: لم أكن مع آدم حين علمه الله الأسماءَ، وذا أبو حاتم السّجستاني يُسأل عن لفظ آخر فيقول: لا أدري؛ فيعقّب الرياشيُّ بقوله: يا معشرَ الصّبيان؛ إنّكم لتتعمّقون في العلمِ. وسُئِلَ أبو عمرو بن العلاء عن اشتقاقِ الخيلِ فلم يعرف[2]. وقال ابنُ سيده في تفسيرِ أحدِ أسماء الفاعلين ممّا لا فعلَ له: "ولَيْلٌ داخٍ: مُظلم، فإما أن يكون على النَّسب، وإما أن يكون على فِعلٍ لم نَسْمعه"[3].

إنّ تنوّعَ أصولِ المشتقّات مسألةٌ لا تحتاجُ إلى فيضِ أدلّةٍ، فالعربُ اشتقّت من أسماءِ الشّجرِ، ومن أسماء الأرَضين، ومن بعض الصّفات[4]، والعربُ تشتقُّ أيضاً من أسماء المعاني، مثل: أسماءِ العددِ، وأسماءِ الأزمنةِ، وأسماءِ الأمكنةِ، وتشتقُّ من أسماءِ الأعيانِ، وأسماء الأصواتِ، وحروف المعاني، وحروف المباني،

---

(١) الأزهري، أبو منصور محمَّد بن أحمد (ت٣٧٠هـ)، **تهذيب اللغة**، تحقيق: عبدالسلام هارون، راجعه محمَّد النجار، المؤسسة المصرية العامة للتأليف، ١٣٤٨هـ/١٩٦٤م، ج١١، ص٢٤ (رجل)، ابن منظور، جمال الدين بن مكرم (ت٧١١هـ)، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ج١١، ص٢٦٦ (رجل).

(٢) انظر: السيوطيّ، المزهر، ج١، ص٣٥٣.

(٣) ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت ٤٥٨هـ)، **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق عبدالحميد هنداويّ، دار الكتب العلميّة، ط١، بيروت، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، ج ٥، ص٢٥٢ (دخي).

(٤) انظر: ابن دريد، أبو بكر محمَّد بن الحسن (ت ٣٢١هـ) **الاشتقاق**، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الجيل، ط١، بيروت، ١٤١١هـ/١٩٩١م، ص٥٥٣-٥٦٣.

واشتقّوا من الألفاظ المعرّبة، وهذه مسألة نالت من البحثِ عند عبدالله أمين ما يرى فيه الباحثُ كفايةً عن التكرار[١]. وهذا كلّه يؤكدُ حقيقةَ أنّ أصلَ الاشتقاقِ بعيدٌ عن المصدرِ أو الفعلِ، وأنّ الاضطرابَ في تحديدِ أصلِ الاشتقاقِ سمةٌ برزت في الدّرس اللغويّ، لا تنمُّ عن تقصيرٍ في البحثِ عند علماءِ العربيّةِ، بل تدلّ على تمرّدٍ في الاستعمال اللغويّ فاقَ حدودَ التقعيد. وأنّ العربَ تفننت في بناءِ مشتقاتِها بعيداً عن القياسِ الصارمِ في أصولِ الاشتقاق، وهي تبحثُ عن طرائقَ لأداءِ معانيها، دليلنا على ذلك قولُ السراج: "ويجوزُ عندي أن يخترعَ المُسمِّي اسماً لم يسمعه، وأن يُسمِّي بالأعجمي، وبابُ التسميةِ غيرُ محظور على أحدٍ"[٢].

وممّا نستدلّ به على مخالفة القياس في الاشتقاق، ما ذكره الفرّاء من أنّ أهلَ الحجازِ يغيّرون القياسِ في بناءِ الاشتقاقِ، يقول: "وإنّ أهل الحجازِ أفعلُ لهذا من غيرهم، أن يجعلوا المفعولَ فاعلاً إذا كان في مذهب نعتٍ، تقول العرب: هذا سرٌّ كاتمٌ، وهمٌّ ناصبٌ، وليل نائمٌ، وعيشة راضيةٌ"[٣]. وفي هذا خروج على القياس في سبيل تحقيق المعنى الذي يجول في النّفس.

إنّ تعدّد الأصول التي بنى العربُ عليها مشتقاتهم تدفعنا إلى القولِ بأنّهم اعتمدوا في طائفةٍ كثيرةٍ من المشتقات على الجذر المجرّد الذي ليس فعلاً ولا اسماً، وهو الجذر الذي اعتمده بعض العلماء في بناء المعاجم، وهو الجذر الذي بنى عليه العلماء مسألة التقليبات الصوتيّة في الاشتقاق الكبير، وهو الجذر المعتمد في دراسة اللغات الساميّة؛ فيضيفون إلى الجذر النووي ما يلبي حاجتهم،

---

(١) عبدالله أمين، **الاشتقاق**، مكتبة الخانجي، ط٢، القاهرة، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، ص١٥-١٤٤.

(٢) السرّاج، الاشتقاق، ص٣٦.

(٣) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ)، **معاني القرآن**، ط٥، بيروت، ١٩٨٠م، ج٣، ص٢٥٥.

ويعدلون عليه بما يحقّق المعنى، وهذا الجذر عبّر عنه العلماء بقولهم: (كلّ الكلم مشتقٌّ) وقولهم: (الكلم كله أصلٌ).

وإذا أخذنا الزّمخشري (ت ٥٣٨هـ) مَثلاً للنحاة القدامى في طَرْق المشتقاتِ التي لا أفعالَ لها؛ نجده يقسّم المصادرَ الواقعةَ مفعولاً مطلقاً في ثلاثةِ أقسامٍ- شأنُه في ذلك شأنُ غيره من العلماءِ، يقولُ: "والمصادرُ المنصوبةُ بأفعالٍ مضمرةٍ على ثلاثةِ أنواعٍ: ما يستعملُ إظهارُ فعلِه وإضمارُه، وما لا يستعملُ إظهارُ فعلِه، وما لا فعلَ له أَصلاً"(١). فالنّوعُ الثّالثُ فاقدٌ للفعليّة من وجهين: فعل ينتصبُ به، وفعل يُشتقّ منه، وإذا كان العاملُ ديدنَ الزّمخشريّ وضالته، فإنّ الاشتقاق هاجسُ ابن يعيش، وهو يبسط القولَ في تفسير غياب أفعالِ هذه المصادرِ، ويعللُّ عدمَ استعمالها، وما هيئتها لو أنّنا قدرناها قياساً على ما ناظرها(٢). وهو تفسيرٌ لا يبتعدُ عن رأي ابنِ مالكٍ، وهو يعللُّ غيابَ أفعالِ هذه المصادرِ(٣).

إنّ جهودَ علمائِنا القدامى في دراسةِ ما لا فعلَ له جاءت أشتاتاً في مؤلفاتهم، فالخليلُ -رحمه اللهُ- نثرَ منها خمسين موضعاً تقريباً، نصّ فيها نصّاً صريحاً على أنّها ممّا لا فعلَ له، زيادةً على تلك المواضع التي نصّ فيها على أنّ فعلها أُميتَ، ونذكرُ منها بضعةَ مواضعَ على سبيلِ التّمثيلِ: "الأَفْكَلُ: رعدة تعلو الإنسان، ولا فعل له"(٤). وقوله: "والفاقةُ: الحاجةُ، ولا فعلَ لها"(٥). وقوله: "هذا

---

(١) الزّمخشريّ، أبو القاسم محمود بن عمر (ت٥٣٨هـ)، **المفصّل في علم العربيّة**، قدّم له وراجعه: محمَّد السعيدي، دار إحياء العلوم، ط١، بيروت، ١٤١٠هـ/١٩٩م، ص٤٥-٤٦.

(٢) ابن يعيش، أبو البقاء، موفق الدين الأسد (ت ٦٤٣هـ)، **شرح المفصّل للزمخشري**، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، ج١، ص١١٩-١٢١.

(٣) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج٢، ص١٧٩.

(٤) الخليل، العين، ج٥، ص٣٧٤ (فكل).

(٥) المصدر نفسه، ج٥، ص٢٢٥ (فوق).

فَرَسٌ، وهذه فَرَسٌ، والفُروسَةُ مصدر الفارس، لا فِعْلَ له"[١]. وغيرها من المواضع التي تنوعت فيها المشتقّات التي لا أفعال لها[٢].

وسيبويه تحدّثَ عن المشتقّات التي لا أفعالَ لها في غير موضع من كتابِه؛ أمّا أولهما: فتلك الطائفةُ من المصادرِ التي لا أفعالَ لها، أو تلك المصادرُ التي تُركَ فعلُها كما قالَ، وذكَرها وهو يبحثُ عن عواملِ نصبِ المفعولِ المطلقِ، أيّ أنّ حديثه عنها نحويٌّ تركيبيٌّ، وكان ذلك في الباب الموسوم بـ(هذا باب ما جرى من المَصادر المضافِة مَجرى المصادر المُفرَدَةِ المَدْعُوَّ بها) وثانيها: الباب الموسوم بـ(هذا باب ما يجيء من المصادر مُثَنًّى منتصِباً على إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارُه)[٣]. أمّا البابُ الثاني فجاء في أفعلِ التّفضيل والتّعجب ممّا لا فعلَ له، وعنوانُه: "هذا بابُ ما تقولُ العربُ فيه ما أفعله وليس له فعلٌ، وإنّما يُحفظ هذا حفظاً ولا يقاسُ"[٤].

إنّ حديثَ العلماءِ اللاحقين لسيبويه في هذه المسألةِ متشابهٌ إلى درجةٍ كبيرةٍ، فثمّة طائفةٌ كبيرةٌ من العلماءِ جاء حديثُهم عنها في معرضِ القولِ في أصل الاشتقاقِ، ولم يتجاوزا في ذلك ما ذكره البصريونَ من مصادرَ لا أفعال لها، وهم يحتجّون لرأي البصريين في هذه المسألةِ، وهي مسألةٌ معروفةٌ أغنانا العلماءُ عن تكرار ذكرها[٥]. وثمة طائفةٌ أخرى اكتفت بذكرِ المصادرِ التي لا أفعالَ لها في

---

(١) الخليل، ج٧، ص٢٤٥ (فرس).

(٢) المصدر نفسه، ج١، ص١٨٢ (لحد). وج٣، ص١٠٧ (نضح) وج٥، ص١٦٧ (قبل)، وج٧، ص٢٤٥ (فرس). وج٨، ص٤٠٤ (ابن).

(٣) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣١٨-٣٢٢، وص٣٤٨-٣٤٩.

(٤) المصدر نفسه، ج٤، ص١٠٠.

(٥) الحلواني، المغني الجديد في علم الصّرف، ص٢٣٦. وانظر: عبدالله أمين، الاشتقاق، ص٥-١٥.

باب المفعولِ المطلقِ، ولا تكادُ تختلفُ إلّا في مقدارِ ما حصروه من ألفاظٍ لا فعلَ لها، لذا سأعرض منها نماذج للاستدلال والتّمثيل، فهذا المبرّد (ت ٢٨٥هـ) يُفرد باباً لـ(ما جرى من المصادرِ وليس بمتصرّفٍ من فعلٍ) يذكرُ فيه طائفةً من المصادرِ غير المتصرّفة من أفعالٍ، نجدها مكرّرة عند معظمِ من جاؤوا بعدَه، زيادةً على أنّ الخليلَ وسيبويه وابنَ دريدٍ ذكَروا بعضاً منها قبلَه، ومنها: سبحان الله، ومعاذ الله، وقولهم: أُفّة، وتُفّة، وويلٌ، وويحٌ، وسلامٌ، وتُرْبٌ. وكذلك: حِجْرٌ، و(مرحباً) و(أهلاً) وريحانةٌ[١]. ومدارُ حديثِ المبرّد فيها عن النّصبِ وعامله لا عن الاشتقاق.

وإذا ما أخذنا نموذجاً آخرَ من جهودِ العلماءِ السابقين في بحثِ هذه المسألةِ نجدُ القاسمَ المؤدّب (ت٣٣٨هـ) يُفردُ باباً في (دقائق التّصريف) عنوانه: (حُكمٌ في المصادرِ التي لا أفعالَ لها) يذكر فيه نوعاً من المصادر المأخوذة من الأسماءِ، سبقه العلماءُ إلى ذكرها كالخليل وسيبويه، منها: أبٌ بيّنُ الأبوّةِ، وابن بيّنُ البنوّةِ، ورجُلٌ بيّنُ الرّجولةِ والرّجوليّة، وراجل بيّنُ الرُجْلَةِ، وغَمْر بيّنُ الغُمُورة (أي العطاء) وبيّنُ الغَمَارةِ (أي التجارب)، وهجينٌ بيّنُ الهجُونَةِ، وامرأة هَجَان بيّنةُ الهَجَانةِ، وحصَانٌ بيّنةُ الحَصَانةِ، وفرسٌ حصينٌ بيّن التّحصين والتّحصّنِ، وخالٌ بيّنُ الخُوولةِ، وعمٌّ بيّنُ العُمُومة، وفارسٌ بيّن الفُروسة والفُروسيّة والفَرَاسة. وغيرها من هذه المصادر التي اشتُقّت من أسماء[٢].

وهذا ابنُ سيده (ت ٤٥٨هـ) يُفردُ باباً للمصادرِ التي لا يشتقّ منها أفعالٌ، يستفيضُ فيه في سردِ طائفةٍ كبيرةٍ من هذه المصادرِ، وينقلُ فيه ما انفردَ به العلماءُ

---

(١) المبرّد، أبو العبَّاس محمَّد بن يزيد (ت٢٨٥هـ)، **المقتضب**، تحقيق: عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، ط٢، بيروت، ١٣٨٦هـ، ج٣، ص٢١٧-٢١٩.

(٢) المؤدّب، القاسم بن محمَّد بن سعيد (ت٣٣٨هـ)، **دقائق التّصريف**، تحقيق حاتم الضامن، وحسين تورال، مطبعة المجمع العلميّ العراقيّ، بغداد، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص٥٩-٦٠.

من ذكر هذه المصادرِ، ولعلّه –أي ابن سيده– من أكثر العلماءِ حصْراً لهذه المسألة[١]. وأشار إليها أيضاً في حديثه عن المصادر المُثناة التي استعملت في العربيّةِ لضربٍ من المبالغةِ[٢]. وما ابنُ يعيش ببعيدٍ عن سابقيه في ذكر المصادرِ التي لا أفعالَ لها في معرضِ حديثِه عن العاملِ في المفعولِ المطلقِ وتفسيرِ نصبِه بفعلٍ متروكٍ إظهاره[٣]، ويكاد حديثُه يكونُ نموذجاً للنّحاةِ في طَرْقِ هذه المسألةِ، لا يزيدون أو يُنقصون إلّا في ضرْب الأمثلةِ.

لقد استحوذتْ هذه المسألةُ على فكرِ النحاةِ المحدثينَ وهم يبحثونَ عن فعليّةِ الاشتقاقِ أو اسميّته، فهذا المستشرقُ الألمانيّ ولفنسون ينصُّ في كتابِه: (تاريخ اللغات الساميّة) على سيادةِ العقليّةِ الفعليّةِ على اللغاتِ الساميّةِ ومنها العربيّةُ، وأنّ الفعلَ فيها هو أصلُ كلّ شيءٍ بما في ذلك الاشتقاقُ، وأنّ ما ذهبَ إليه علماءُ العربيّةِ من أنّ الاسم أصلُ للمشتقات هو رأي خطأ –كما قال– وأنّ هذا الرأي تسّرب إليهم من الفُرسِ الذين بحثوا في اللغة العربيّة بعقليتهم الآريّة، والأصلُ في الاشتقاقِ عند الآريين أن يكونَ من مصدرٍ اسميّ[٤]. وقد أثارَ هذا الرأي اهتمامَ الدكتور عبدالقادر سلامي الذي عقّبَ على رأي ولفنسون في مقالةٍ عنوانها: (رأي أ. ولفنسون في أصالة الفعل في اللغات الساميّة) وتحدّث فيها عن مسألةِ أصلِ الاشتقاقِ وتاريخِها في الدّرسِ اللغويّ، وانتهى إلى أنّ الاسمَ والمصدرَ لهما السبقُ في أصلِ الاشتقاقِ، وأنّ رأي ولفنسون متأثرٌ بموقفِ الكوفيين من أصلِ الاشتقاقِ[٥].

---

(١) ابن سِيدَه، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت٤٥٨هـ)، **المخصّص**، دار الكتب العلميّة، بيروت، ج٤، السفر١٤، ص٢٢٢–٢٢٤.

(٢) المصدر نفسه، ج٤، السفر١٣، ص٢٣١–٢٣٣.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصّل، ج١، ص١٢٠–١٢١.

(٤) ولفنسون، **تاريخ اللغات الساميّة**، دار القلم، بيروت، ص٢٠.

(٥) سلامي، عبدالقادر، "**رأي أ. ولفنسون في أصالة الفعل في اللغات الساميّة**". مداخلة ضمن ملتقى جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلاميّة، الجزائر.

لقد تجاوز موقفُ المحدثين حدودَ فعليةِ أصلِ الاشتقاقِ ومصدريّته إلى البحثِ عن أصولٍ أخرَ للمشتقات؛ على النّحو الذي يطالعنا به طنطاوي درّاز وهو يقولُ: "نستطيع أن نستنتجَ من غيرِ تجوّزٍ في القولِ أنّ الحدثَ أصلٌ، والزمانَ فرعٌ عليه، وهذا لا يتعارضُ مع دعوتنا إلى اعتبارِ أسماءِ المرةِ والهيئةِ أصلَ المشتقّات"(١). ولستُ أعرف كيف فاتته تلك الطائفةُ من المشتقّات التي لم نهتدِ فيها إلى أفعالٍ أو مصادرَ؛ حتى نبحثَ فيها عن مصدر مرةٍ، أو مصدر هيئةٍ ليكونَ أصلاً لاشتقاقها؟.

واليوم نبحثُ هذه المسألةَ، وليس نصبَ أعيينا مصدرٌ أصلٌ للمشتقات، ولا فعلٌ، بل نقدّم طائفةً من المشتقّات نصّ العلماء على أنّها لا فعلَ لها تشتقّ منه؛ نستدلُّ بها ومنها على مسألةٍ خلدتْ في الذهنِ ردْحاً من الزّمنِ، خلاصتها أنّ هذه الألفاظَ ليس لها سبيلٌ إلى الاشتقاق، وأنها وجِدتْ في الاستعمالِ كما وجِدت المصادرُ والأفعالُ، ليس لأحدٍ منها فضلُ سبقٍ على الآخر، وأنّ العربيّ الذي استعملَ هذه الألفاظَ قضى بها حاجةً في التّعبير عن المعنى، لم يَشغل نفسه، ولم يخطر له ببالٍ، هذا الاشتقاق وتأصيله الذي شغلَ العلماءُ به أنفسَهم، ولم يَدُر له في خَلد معرفةُ أصولِ الاشتقاق وضوابطِه التي سيطرت على الفكْر الصرفيّ.

المشتقّات التي لا أفعال لها في المُحكم:

لا يحسبُ القارئُ أنّ ابن سيده انفرد بهذا البابِ، بل نجد الخليلَ قبله ينصّ في (٥٠) خمسين موضعاً في (العين) على مشتقات لا أفعالَ لها، والقول نفسه ينطبق على ابن دريد الذي نصّ على هذه المسألة في عشرات المواضع من (جمهرة اللغة)، ومثلُه الجوهري في (الصّحاح)، وكذلك ابنُ فارس في (المقاييس)، أيّ أنّ ابن سيده هو فقط ميدانٌ للدّراسة

(١) درّاز، ظاهرة الاشتقاق في اللغة العربيّة، ١٩٨٦، ص٢٦٧.

لسببين: أولهما لأنّه أكثرَ من ذكرِ المشتقّات التي لا أفعالَ لها، إذ بلغ تكرارها في المعجم مئة مرة تقريباً، وثانيهما رغبةُ الباحث في وجودِ ميدانٍ للدراسةِ يحولُ دونَ الاستطرادِ في الموضوعِ وتشعّبِه، ويرى الباحثُ في ابنِ سيده نموذجاً لأصحابِ المعاجمِ اللاحقةِ، في بحْثِ هذا الموضوعِ.

ورأيتُ أن أجعلَ هذا الموضوعَ في مباحثَ؛ طلباً لحُسنِ السّبرِ والتّقسيمِ، وتسهيلاً للدّراسةِ والتّحليلِ، فجاء البحثُ في الموضوعات التالية:

أولاً– المصادر التي لا أفعالَ لها.

ثانياً– أسماء الفاعلين ومبالغتها التي لا أفعالَ لها.

ثالثاً– الصّفات المشبّهة التي لا أفعالَ لها.

رابعاً– أسماء المفعولين التي لا أفعالَ لها.

خامساً– أفعل التّفضيل والتّعجب ممّا لا فعلَ لهما.

أولاً– المصادرُ التي لا أفعالَ لها.

لقد كانتْ هذه المسألةُ الشغلَ الشاغلَ للعلماء، ومنبعها ذلك الخلافُ المشهورُ بين البصريينَ والكوفيينَ في أصلِ الاشتقاقِ، عندما سردَ البصريّون طائفةً من المصادرِ التي لا أفعالَ لها، وهم يحتجونَ لأصالةِ المصدرِ في الاشتقاقِ، نذكرُ منها ما أوردَه الأنباريُّ في (الإنصاف) وهي: ويْلَه، وويْحَه، وويْهَه، وويْبَه، وويْسَه، وأهْلاً وسَهْلاً، ومرْحبَاً، وسَقْياً، ورعْياً، وأفّة، وتُفّة، وتَعْساً، ونَكْساً، وبُعْداً، وسُحْقاً، وجُوعاً، ونُوعاً، وجَدْعاً، وعَقْراً، وخَيْبةً، ودَفْراً، وتَبّاً، وبَهراً[1].

---

(١) الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، ص٢٢١.

إنّ هذه المصادرَ طالعنا ببعضها سيبويه، وهو يتحدّثُ عن المصادرِ المنصوبةِ بالفعلِ المتروكِ إظهاره، وشاعت في كتب النّحو من بعده، وزاد النحاةُ ألفاظاً فيها، يقول: "(هذا باب ما جرى من المَصادر المضافِة مَجرى المصادرِ المُفرَدَةِ المَدْعُوِّ بها)، وإنَّما أُضيفت ليكونَ المضافُ فيها بمنزلته في الكلامِ إذا قلتَ: سَقْياً لك؛ لتبيِّن من تَعني، وكذلك: وَيْلَكَ، ووَيْحَكَ، ووَيْسَكَ، ووَيْبَكَ، ولا يجوز سَقْيَكَ، إنّما تُجرِي ذا كما أَجرتِ العربُ، ومثلُ ذلك: عَددتُك، وكِلْتُك، ووزنُتك، ولا تقول: وهَبْتُك؛ لأنَّهم لم يُعَدّوه، ولكنْ وهبتُ لك، وهذا حرفٌ لا يُتكلَّم به مفرَداً إلّا أن يكون على وَيْلَك"[1].

وعلى الرّغم من أنّ هذه المصادرَ شائعةٌ في معظمِ كتبِ النّحوِ التي تحدثتْ عن المفعولِ المطلقِ الذي لا فعلَ له؛ إلّا أنّني لا أجدُ تفْسيراً لتجاهلِ العلماءِ لوجود أفعال مستعملة لبعض هذه المصادر، مثل (سَقياً) التي نجدُ لها فعلاً شائعاً في الاستعمال، يقول ابن منظور: "السَّقْيُ معروف، والاسم السُّقْيا بالضم، وسَقاهُ اللهُ الغيثَ وأَسْقاهُ،... ويقال: سَقَيْته لشَفَتِه، وأَسْقَيْته لِماشيَتِهِ وأَرْضِهِ، والاسْمُ السِّقْيُ"[2]. والقول نفسه في (رَعْياً) وهي من المصادرِ المتداولةِ عند النّحاةِ على أنّها لا فعلَ لها، ومع ذلك لا نعدمُ فعلَها الشائعَ في الاستعمالِ، يقول ابن منظور: "الرَّعْيُ: مصدر رَعَى الكَلأَ ونحوَه، يَرْعى رَعْياً، والراعِي يَرْعى الماشيةَ: أَي يَحوطُها ويحفظُها، والماشيةُ تَرْعى أَي ترتفع وتأْكل"[3]. وتتجلى هذه المسألةُ فيما نقله ابن سيده عن سيبويه، وهو يُدرج (بهْراً) فيما لا فعلَ له، علماً أنّ فعله مستعملٌ، يقول ابن سيده: "وبَهَرَهُ يَبْهَرُهُ بَهْراً: قَهَرَه وغَلَبَهُ. وبَهَرَ القمر النُّجوم بُهوراً: غلبها بضوئه... وبَهْراً له، أي تعْساً وغَلَبةً، ...، قال سيبويه: لا فعلَ لقولهم: بَهْراً له في حدّ الدعاء، وإنّما نُصبَ على توهّم الفعلِ، وهو ممّا ينتصبُ على إضمار

---

(١) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣١٨.

(٢) ابن منظور، لسان العرب ،ج١٤، ص٣٩٠ (سقي).

(٣) المصدر نفسه، ج١٤، ص٣٢٥ (رعي).

الفعل غير المستعمل إظهاره. وبَهَرَهم الله بَهْراً: كَرَبَهُمْ، عن ابن الأعرابي"[1]. وعندما أدرك الأستراباذي فعله قال: إذا كان بمعنى (تعساً) فلا فعل له، وإذا كان بمعنى آخر فله فعل[2]. فمثل هذا لا يجوزُ أن يدخلَ فيما لا فعلَ له؛ لأنّ الذي قصده سيبويه واضحٌ لا لبسَ فيه من حيث إنّه منصوبٌ بفعلٍ مُضمرٍ، وقد استُعمل هذا الفعلُ[3]. والقولُ نفسُه مع مصادرَ أخرى استُعملت أفعالُها وشاعت، ونصّ العلماءُ على أفعالِها نصّاً صريحاً، منها: (تُعْساً) و(نَكساً) و(بُعداً) و(جُوعاً) و(بَهْراً) و(سحقاً) و(جدْعَاً) و(خيْبَةً)[4]. وهذا يدفعنا إلى القول بلا تردّدٍ: هذه مصادرُ لها أفعالٌ، فيسقط الاعتدادُ بها، ولا حجّة للنّحاةِ فيها.

والذي يبدو لي أنّ البصريين وسعوا دائرةَ الاحتجاجِ لموقفهم من أصلِ الاشتقاقِ، فأدخلوا المصادرَ المتروكَ إظهار أفعالها –في حالة نصبها لنيابتها عن الأفعال– في دائرة المصادر التي لا أفعالَ لها، وهي في الحقيقةِ لها أفعالٌ مستعملةٌ، فالفعلُ المتروكُ إظهاره كما عبّر عنه سيبويه وبقيةُ العلماء يُقصدُ به الفعل المحذوفُ، وليس الفعلَ الذي لم يُستعمل البتة. فشتّان ما بين المتروكِ إظهارُه، وما لا فعلَ له. فإدخالُ هذه المصادرِ التي وجدنا لها أفعالاً في دائرةِ المصادرِ التي لا أفعالَ لها لا وجهَ له في العربيّةِ، ولا يؤيّده الاستعمالُ اللغويُّ.

وإذا ما انتقلنا إلى معجمِ (المحكم) لدراسةِ هذه المصادرِ ألفينا ابنَ سيده يسردُ طائفةً كبيرةً من المصادر التي لا أفعالَ لها، وذكرَ منها زهاء أربعين مصدراً تقريباً، نذكر منها أمثلةً دالّةً على سبيلِ الاستشهادِ لا الحصرِ، ومنها قولُه:

---

(١) ابن سِيدَه، المحكم والمحيط الأعظم والمحيط الأعظم، ج٤، ص٣١٢، (بهر).

(٢) الأستراباذي، رضي الدين محمَّد بن الحسن المتوفى سنة ٦٨٦هـ، **شرح الشافية**، محمَّد محيي الدين عبدالحميد، محمَّد نور الحسن، محمَّد الزفزاف، دار الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، ج١، ص٢٧٥.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصّل، ج١، ص١٢٠.

(٤) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج٨، ص٤١ (جدع). ص٦١ (جوع)، ج٣، ص٩٠ (بعد)، ج٤، ص٨٢ (بهر)، ج٦، ص٣٣ (تعس) وص٢٤١ (نكس). ج١٠، ص١٥٣ (سحق).

"والخَضِيعةُ: الصوتُ يُسمعُ من بطنِ الدّابّةِ، ولا فعلَ لها"[١]. وفي الموضع نفسه يقول: "ونباتٌ خَضِعٌ: مُتَثْنٍ من النّعمةِ، كأنّه مُنحنٍ. وهو عندي على النّسب؛ لأنّه لا فعلَ له يصلحُ أن يكونَ خَضِعٌ محمولاً عليه"[٢]. فقد ذكرَ المصدرَ والصّفةَ على أنّهما لا فعلَ لهما، وفي اللفظِ نفسِه يذكرُ: خضعَ يخضعُ، وأخضع، وخضعاء، وخاضع، وخواضع، وغيرها من التّصريفات. فالفعلُ مستعملٌ وكذلك تصريفاتُه، وهذا ما ذكره العلماء أيضاً[٣]. وأمّا قوله في: الخَضِيعة وخَضِع أنّهما لا فعلَ لهما، فيمكنُ تبريرُ ذلك بأنّه لم يستعمل لهما فعلٌ في المعنى الخاصِ بهذين اللفظين، أي بمعنى صوتِ جوفِ الدّابّة أو صوت قُنْبِه، والشّجر المتثني. والدليلُ على ذلك أنّ ابنَ منظور ذكرَ تصريفاتِ الفعل، ولكنّه ذكرَ رأيَ ابنِ سيده ووافقَه فيه[٤]. فإذا كان الفعلُ مستعملاً في معانٍ متعدّدةٍ، وفي الوقتِ نفسه نجد اشتقاقاً لهذا الفعلِ في معنىً مغايرٍ لمعنى الفعل الأصلي، وينصّ العلماء على أنّه لا فعلَ لهذا الاشتقاقِ، يؤكّد لنا هذا أنّ العربيّ يشتقّ، وليس نصبَ عينه ضوابط العلماءِ في الاشتقاقِ، ولا يأبهُ لأصولهم فيه، بل يوظّفُ الصّيغةَ اعتباطاً، وفقَ المعنى الذي يحتاجُ إلى التّعبيرِ عنه.

وفي موضع آخر يقول ابن سيده: "الرُّعَاقُ: صوتٌ يُسمع من قُنب الدّابّةِ. وقيلَ: هو صوتُ بطنِ المُقرِف، رَعَقَ يَرْعَقُ رُعاقاً، وقال اللحياني: ليس للرُّعاق، ولا لأَخواته كالضَّغِيبِ، والوَعِيق، والأَزْمَلِ، فِعْلٌ"[٥]. وهذا النّصّ نقلَه حرفيّاً ابنُ

(١) ابن سِيدَه، المحكم والمحيط الأعظم، ج١، ص١٣١، (خضع).
(٢) المصدر نفسه.
(٣) ابن منظور، لسان العرب، ج٨، ص٧٢ (خضع).
(٤) المصدر نفسه، ج٨، ص٧٢ (خضع).
(٥) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج١، ص١٩٨ (رعق).

منظور[١]. فالفعلُ مستعملٌ نصّ عليه الخليلُ، وابن سيده وغيرهما من العلماء، ومصدر الفعل: الرّعْقُ والرُعاقُ، وبالتالي لا سبيلَ إلى تفسيرِ قولِ اللحياني وغيرِه من العلماءِ بأنّه لا فعلَ للرُّعاق، سوى أنّه لم يُستعمل منه فعلٌ في معنى صوتِ جوفِ الدّابّةِ، أي لا نقولُ: رعقت الدّابّةُ. وهذا يعنيّ إمكانيّة توظيف الصّيغة الاشتقاقيّة في معنى اعتباطي تتواضع عليه العربُ، دون استعمالِ الفعلِ في المعنى الجديدِ، وهذا مظهرٌ من مظاهرِ التّطوّرِ الذي يدلّ على سعةِ تصرّفِ العربيّةِ.

ومن المصادر التي نصّ عليها ابنُ سيده قوله: "والعَصْدُ والعَزْدُ: النكاحُ، لا فعلَ له، وقال كُراع: عصدَ المرأة يعصِدُها عَصْداً: نكحها، فجاء له بفعل"[٢] والحقيقة أنّ بعض العلماء السابقين لابن سيده نصّوا على أنّ هذا المصدرَ لا فعلَ له، وفي الوقت نفسِه يستعملون له فِعلاً تتعاقبُ فيه السّين والزّاي والصّاد على الفعلِ، يقول الأزهري: "عسَدَ: قال ابن المظفّر: العَسْد لغة في العَزْد، كالأسْد والأزْد. قلت: يقال: عَسَد فلان جاريته وعَزَدها وعَصَدها إذا جامعها"[٣] وذكرَ هذا الفعلُ بالزّاي والصّاد بالمعنى نفسه، وذُكرت تصريفاته نفسها، نقلاً عن الخليل وابن دريد[٤]. غير أنّ الخليلَ ذكر للعصْد معنى غيرَ الجماعِ، وذكرَ معنى الجماعِ في (عزدَ وعسَدَ) [٥]، إنّ ذكْرَ ابنِ سيده لهذا اللفظِ على أنّه لا فعلَ له، لا تفسيرَ له

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، ج١٠، ص١١٨ (رعق).
(٢) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج١، ص٤٢١ (عصد).
(٣) الأزهري، تهذيب اللغة، ج٢، ص٤٢ (عسد).
(٤) المصدر نفسه، ج٢، ص٧٨ (عصد).
(٥) الخليل، العين، ج١، ص٢٨٨ (عصد).

سوى أنّه جارى العلماءَ السابقين له فيما ذهبوا إليه، أو أنّه ذكر ذلك لحرصه على الاستقصاءِ في سرد ما يتعلقُ بالفعل.

وفي موضعٍ آخر يذكرُ ابنُ سيده مصادرَ مشتقّةً من الأسماءِ، مثل: العبوديّة والعروبيّة، وهذه مسألةٌ توسّع فيها في كتابه (المخصّص) الذي أفردَ فيه فصلاً لهذا النّوعِ من المصادرِ ذكرَ فيه عشرات الألفاظِ، مثل: الرّجولة، والحُريّة، وغِرّ، وغِرّة، وغيرها[١]، يقول ابن سيده: "والاسم من كلّ ذلك العبودةُ والعبوديّةُ، ولا فعلَ له عند أبي عُبيد، وحَكى اللحياني: عبُد عبودةً وعبوديّةً"[٢]. وفي موضعٍ مُشابهٍ يقولُ: "وعربيّ بيّن العروبة والعروبيّة، وهما من المصادرِ التي لا أفعالَ لها"[٣]، وعلى الرّغم من أنّ ابن سيده يذكر قولَ اللحياني في إيضاح فعل العبوديّة، إلّا أنّنا نجده ينقل قولاً غُلِّط فيه أبو عُبيد في عدّ (حَصان) من المصادرِ التي لا أفعالَ لها؛ لأنّهم قالوا: حَصُنت المرأة[٤]. وهذا يعني أنّ الأولى بنا أن نُخرج من هذه المسألة كلَّ مصدرٍ عُدّ لا فعلَ له، إذا وجدنا له فعلاً مستعملاً، وإن كان ذلك الاستعمالُ من النّوادرِ.

ومن المصادرِ التي لا أفعالَ لها التي ذكرها ابنُ سيده قوله: "والواعيةُ كالوعْي، وقيلَ: الواعيةُ الصراخُ على الميّت، ولا فعلَ له"[٥]، والحقيقة أنّ ثمّة فعلاً لهذا المصدرِ ذكرَه الخليلُ في (العين) وذكره ابن سيده نفسه، ولكنّ هذا الفعلَ لم يُستعملْ في معنى الصُّراخِ على الميّتِ، دليلُنا على ذلك قولُ الخليلِ: "والواعِيةُ:

---

(١) انظر: ابن سيده، المخصّص، ج٤، سفر١٤، ص٢٢٢-٢٢٤.

(٢) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج٢، ص٢٥ (عبد).

(٣) المصدر نفسه، ج٢، ص١٢٦ (عرب).

(٤) ابن سيده، المخصّص، ج٤، السفر ١٤، ص١٤.

(٥) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج٢، ص٣٨٥ (وعي).

الصُّراخُ على المَيِّتِ، ولم أَسْمَعْ منه فِعْلاً"[١]، في حين أنّه ذكر الفعلَ واستعمالاتِه في مطلعِ حديثِه عن (وعى). والواعيةُ من المصادرِ التي جاءتْ على زِنةِ اسم الفاعلِ، وقريبٌ منه بعضُ المصادرِ التي جاءتْ على زنةِ اسمِ المفعولِ، مثل قولِ ابن سيده: "والسّجيحَةُ والسّجْحَة والمسجوح: الخلق، وأنشد:

(هُنّا وهُنّا وعلى المسجوحِ)

قال أبو الحسن: هو كالميسور والمعسور، وإن لم يكن له فعلٌ، أي أنّه من المصادرِ التي جاءت على مثال مفعول"[٢]. والقول فيه كسابقه من حيثُ استعمالُ (سجح) وتصريفاته الفعليّة، ولكنّه عندما استُعمل في هذا المعنى لم يُستعمل فعلُه؛ بل استعملوا الصّيغة المشتَقّة فقط؛ ولهذا قيلَ: لا فعلَ له.

ونضيف إلى ما ذكرناه طائفةً من الأمثلة التي عدّها العلماء لا أفعال لها، والحقيقة أنّ أفعالَها مستعملةٌ، منها: الشّخاصة، لا فعلَ له[٣]، والخَيْصُ لا فعلَ له[٤]، والخِبْطَة لا فعلَ له[٥]، وشَطْرَ لا فعلَ له[٦]، والوَطَر، لا فعلَ له[٧]، والولادةُ والولادةُ من المصادر التي لا أفعالَ لها[٨]، فهذه الأمثلة وغيرها لا نعدم أفعالها، ولكنّها أحياناً استُعملت في معانٍ جديدة لم يطّرد معها استعمال الفعل بالمعنى الجديد، كما في قول أبي عُبيد: "وَآنَ أَيْنًا أَعْيَا، وقال أبو عُبَيْدٍ: لا فِعْلَ للأَيْنِ الّذي هو الإعْيَاءُ"[٩]، وعلى الرّغم من ذلك يذكرُ (آن).

---

(١) الخليل، العين، ج٢، ص٢٧٢ (وعي).
(٢) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج٣، ص٥٩ (سجح).
(٣) المصدر نفسه، ج٥، ص١٧ (شخص).
(٤) المصدر نفسه، ج٥، ص٢٤٥ (خيص).
(٥) المصدر نفسه، ج٥، ص١٢٧ (خبط).
(٦) المصدر نفسه، ج٨، ص١٣ (شطر).
(٧) المصدر نفسه، ج٩، ص٢٣٢ (وطر).
(٨) المصدر نفسه، ج٩، ص٤٢٩ (ولد).
(٩) المصدر نفسه، ج١٠، ص٥٣٣ (أين).

إنّني أخلُصُ ممّا اجتزأتُ به عن ذكْرِ غيره من أمثلةٍ إلى أنّ العربَ كانت تستعملُ الفعلَ أحياناً، ولا وجهَ لقولِ بعضِ العلماءِ أنّ هذا المصدرَ لا فعلَ له، وأنّهم كانوا يستعملونَ المصادرَ، أو يبنونها في معنى جديدٍ ليس من معنى تصريف الفعل الأصليّ، فيفارقُ المصدرُ الجديدُ في معناه المصدرَ المشتقّ من الفعلِ، فيقولون: لا فعلَ له؛ أيْ لا فعلَ للمصدر بهذا المعنى الجديدِ؛ فيدخل هذا في قولنا إنّ العربيّ يبني اشتقاقاته، ويوظّف الصيغةَ بعيداً عن ضوابطِ القياس الاشتقاقيّ، ولا يدخلُ في حُسبانه أنّ هذا اللفظَ مشتقّ من هذا الفعلِ، أو من ذاك المصدرِ، وتحت هذا التّفسيرِ نُدرجُ كلّ المصادرِ التي نصّ العلماءُ على أنّها لا أفعالَ لها، وعند بحثِنا عن أفعالها لا نعدمها مستعملةً شائعةً في معاجم اللغة التي هي مرآة استعمال العربيّ.

وقد يرجعُ إهمالُ الفعل إلى مسألة صوتيّة كالتعاقبِ بين الياءِ والواوِ في تصريف اللفظ، ومن ذلك قولُ ابنِ سيده نقْلاً عن ابن جنّي: "فاظَتْ نَفْسَهُ فَوْظًا كفاظَتْ فَيْظًا، وقد تَقَدَّم في الياءِ ، قالَ ابنُ جِنِّي: وممّا يَجُوزُ في القِياس، وإنْ لَمْ يَرِدْ به اسْتعمالٌ الأَفْعالُ التي وَرَدَتْ مَصادِرُها ورُفِضَتْ هي، كقَوْلِهم: فاظَ المَيِّتُ يَفِيْظُ فَيْظًا وفَوْظًا، ولم يَسْتَعْمِلُوا من فَوْظٍ فِعْلاً، قالَ: ونَظِيرُه الأَيْنُ الذي هو الإعْياءُ، لم يَسْتَعْمِلُوا منه فِعلاً"[1]. فكلامُ ابنِ جنّي واضحٌ في أنّهم استعملوا (فيظ) اليائي، ولم يستعملوا (فوظ) الواوي في التّصريفِ، وهذا يؤيده استعمالُ اليائي الذي نصّ عليه ابنُ سيده في (فيظ) [2]. وقاسوا على هذا لفظةَ (الحيوان) التي عُدّت بلا بلا فعلٍ، جاء في المحكم:" والحيوانُ جنسُ الحي، وأصلُه: حييان، فقلبت الياءُ التي هي لامٌ واواً استكراهاً لتوالي اليائين؛ ليختلفَ الحرفان، هذا مذهبُ الخليلِ وسيبويه، وذهبَ أبو عثمان إلى أنّ الحيوانَ غيرُ مبدلِ الواو، وأنّ الواو فيه أصلٌ،

(١) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج١٠، ص٤٢ (فوظ).

(٢) المصدر نفسه، ص٣٨-٣٩ (فيظ).

وإنْ لم يكن منه فعلٌ، وشُبّه هذا بقولهم: فاظَ الميتُ يفيظُ فَيْظاً وفَوْظاً، وإن لم يستعملوا من (فوظ) فعلاً، كذلك الحيوان عنده مصدر لم يشتقّ منه فعلٌ، قال أبو علي: هذا غيرُ مرضيّ من أبي عثمان؛ من قِبل أنّه لا يمتنعُ أن يكونَ في الكلامِ مصدرٌ عينه واوٌ، وفاؤه ولامه صحيحان، مثل: فوظ، وصوغ، وقول، وموت وأشباه ذلك، فأمّا أن يوجدَ في الكلام كلمةٌ عينها ياءٌ ولامها واو فلا، فحمْلُه الحيوانِ على فوظ خطأٌ؛ لأنّه شبّه ما لا يوجدُ في الكلام بما هو موجودٌ مطّردٌ، قال أبو علي: وكأنّهم إنّما استجازوا قلبَ الياءِ واواً لغير علّةٍ، وإنْ كانت الواو أثقلَ من الياء ليكونَ ذاك عوضاً للواو من كثرةِ دخولِ الياءِ وغلبتِها عليها"[1].

وفي تبريرِ وجودِ مصادرَ لا أفعالَ لها، لا نعدمُ أسباباً صوتيّةً أخرى فسّر بها العلماءُ إهمالَ الفعلِ، يقولُ ابنُ سيده: "وقيل: وَيحَه كوَيْلَه، وقيلَ: وَيْحٌ: تقبيح. قالَ ابن جنّي: امتنعوا من استعمالِ فعلِ الوَيْحِ؛ لأنّ القياسَ نفاه ومنَعَ منه، وذلك لأنّه لو صُرف الفعلُ من ذلك، لوجب اعتلال فائه كوعد، وعينه كباع، فتحاموا استعمالَه، لما كان يعقبُ من اجتماع إعلالين، ولا أدري أدخل الألف واللام على الويْح سماعاً أم تبسّطاً وإدلالاً؟[2]. وهذا القولُ نفسُه يطالعنا به ابنُ سيده نقلاً عن ابن جنّي في تعليل استعمال (ويس) بالمعنى نفسه "وَيْسُ كِلَمةٌ في موضعِ رأفةٍ واسْتِملاحٍ، ووَيْسٌ له أي وَيْلٌ، وقيل: وَيْسٌ تَصغِيرٌ وتَحْقِيرٌ، امْتَنَعُوا من استعمال الفِعْلِ من الوَيْسِ؛ لأنّ القياسَ نَفَاهُ ومَنَعَ منه، وذلك أنّه لو صُرِّفَ منه فِعْلٌ لوَجَب اعْتِلالُ فائِه وعَيْنِه كَبَاعَ، فتَحَامَوا اسْتِعمالَه لِمَا كان يُعْقِبُ من اجْتِماعِ إعْلاَلَيْنِ. هذا قول ابن جِنِّي، وأَدْخَل الأَلِفَ واللامَ على الوَيْسِ، فلا أدْرِي أَسَمِعَ ذلِكَ أَمْ هُوَ منه تَبَسُّطٌ وإِدْلاَلٌ[3]؟"

---

(١) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج٣، ص٣٩٧ (حيي).

(٢) المصدر نفسه، ج٤، ص٣٩ (ويح).

(٣) المصدر نفسه، ج٨، ص٦٤٣ (ويس).

والذي يبدو لي أنّ (ويحاً) وأخواتها ألفاظٌ تواضعتْ عليها العربُ في التّعبير عن معانٍ إفصاحية، تفيد الدّعاءَ، أو الرحمةَ والاستملاحَ، وأنْ لا سبيلَ لها إلى القياسِ في الاشتقاقِ من فعلٍ، دليلنا على ذلك قول الفيروز أبادي بأنّ (وَيْحه) أصلُها (وي) وصِلَت بحاءٍ مرةً، وبسين مرةً، وبباءٍ مرةً، وبلام مرة[1]، والذي يؤكّد ذلك تعاقبُ دلالاتِها على الدّعاءِ والرحمةِ، والاستملاح وما شابهها من معانٍ، ويؤكّده أيضاً قولُ العلماءِ في التّعريفِ بها إنّ (ويل) كـ(ويح)، و(ويح) كـ(ويس)، و(ويس) كـ(ويل) وهكذا. وهذا كلّه يؤكّد أن العرب قد تواضعت على بعض الألفاظ في أداء معانيها، دون أن تأبَه لضوابطِ الاشتقاقِ من أفعالٍ.

إنّ بحْثّ العلماءِ عن أفعالٍ لتفسير اشتقاقِ المصادرِ مسألةٌ لا تبرحُ تفكيرّهم؛ لأنّ الاشتقاقَ ركنٌ من أركانِ النظريّةِ الصّرفيّةِ، فأحياناً يحملون الاسمَ المشتقَّ على النّسب، أو على الشّذوذِ، أو على التوهّمِ، أو على النّدرةِ، لتبرير خروجِه على القياسِ، يقولُ ابنُ سيده: "الحتْفُ: الموتُ، وجمعُه حُتُوفٌ، ومات حتْفَ أنفِه، إذا مات بلا ضربٍ ولا قتلٍ، وقيل إذا مات فجأةً، نُصب على المصدرِ، كأنّهم توهموا (حتَفَ) وإن لم يكن له فعلٌ[2]". إنّ توهّمَ الفعلِ لا يتجاوزُ دورُه تبرير النّصبِ، والبحثِ عن عاملٍ، وارتقى ذلك إلى البحثِ عن فعلٍ يبرّر وجودَ المصدرِ المشتقِّ.

إنّ هذه أمثلةٌ من المصادرِ التي لا أفعالَ لها ممّا ورد في معجم (المحكم)، قصدتُ منها بيانَ المنهجِ والتفكيرِ في تفسيرِ الاشتقاقِ، وتبريرَ غيابِ الأفعالِ، ولم أتطلّع إلى الاستقصاءِ، فهذا موضعُ إيجازٍ وتمثيلٍ، لا إطنابٍ وتفصيلٍ.

---

(١) الفيروزأبادي، مجد الدِّين (ت٨١٧هـ)، **القاموس المحيط**، دار المعرفة، بيروت، ج١، ص٢١٧، (ويح).

(٢) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج٣، ص٢٧٥ (حتف).

ثانياً- أسماء الفاعلين ومبالغتها:

ليس ضالةَ الباحثِ أن يهتدي إلى أسماءِ الفاعلين وأبنيةِ مبالغتها ممّا لا أفعالَ لها؛ فحديثُ العلماء عن اشتقاق أسماء الفاعلين من الأعيانِ، والأسماءِ الجامدةِ لا حصرَ له، مثل: فارسٍ، ودارعٍ، ولابنٍ، وتامرٍ، وليل لائلٍ، وغيرها، وهذه مسألةٌ كفانيها العلماءُ بحثاً[1]. أمّا أبنيةُ المبالغةِ فتفاوت العلماءُ في حصرِ ضوابطها، وضبطِ قياسيةِ أبنيتها، وتنوعت أوزانُها تنوعاً يرى فيه الباحثُ دليلاً على أنّ العربيَّ يوظّفُ الصّيغَ توظيفاً يحقّقُ مرادَه من المعنى، دونَ أن يأبَه لضوابطِ الاشتقاقِ وقياسيته؛ خيرُ دليلٍ على ذلك كثرةُ شذوذِ أبنيتها مثل: جبّار، وحَسّاس، ودرّاك، وسَآر، ومِعطاء، ومِهوان، وسَميع، وبصير، وشَصوص، ونَتوج وغيرها[2]، وكذلك تمرّدُ أبنيتها وصيغها على القياسِ.

لقد ربطَ العلماءُ بين اشتقاقِ اسم الفاعلِ وفعلِه بنية وعملاً، ولم يربطوه بالمصدرِ الذي هو أصلُ الاشتقاق عند البصريين، ولهذا فسّروا خروجَه على القياس بأنّه لم يُحمل على الفعلِ، وتجلّى ذلك في ثلاثِ مسائلَ: الأولى تفسيرُ عدمِ

---

(١) انظر: عبدالله أمين، الاشتقاق، ص١٥-١٤٤.

(٢) انظر: الأستراباذي، رضي الدين محمَّد بن الحسن (ت٦٨٦هـ)، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، ط١، القاهرة، ٢٠٠٠م، ج٤، ص٣٩٨. والسيوطي، عبدالرحمن جمال الدين، (٩١١هـ) **همع الهوامع**، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلميّة، الكويت، ج٦، ص٦٠، والرفايعة، حسين عباس، **ظاهرة الشّذوذ في الصرف العربي**، دار جرير للنشر والتوزيع، ط١، عمّان، ١٤٢٦هـ /٢٠٠٦م، ص١٩٤. والفقراء، سيف الدين طه، وعمر أبو نواس، "**الاستغناء بالفعل الثّلاثي المزيد عن الفعل الثلاثي المجرّد وأثره في تفسير شذوذ اسم الفاعل ومبالغته**"، **المجلة الأردنيّة للغة العربيّة وآدابها**، المجلد (١٠) العدد (٢) لسنة ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م، ص١٩٤-٢٠٠. والفقراء، سيف الدين طه، **المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعوليّة**، عالم الكتاب الحديث، ط١، إربد، ٢٠٠٥.

تأنيثِ اسمِ الفاعلِ المؤنّثِ بغير علامةِ تأنيثٍ ممّا هو على زنةِ فاعلٍ، نحو: طالقٍ، وحاملٍ، وطامثٍ، ومرضعٍ، وحائضٍ؛ وذهب فيها البصريّون إلى أنّ هذه الألفاظ غيرُ جاريةٍ على الفعلِ في اشتقاقها، ولذا خالفت ضوابطَ الاشتقاقِ، وأنّهم قصدوا بها معنى النّسب، وهو معنى تؤديه الصيغةُ المشتقّةُ دونَ أن يخضعَ للقياسِ في المطابقةِ في الجنس، وقاسوا هذه الصّيغَ على: لابنٍ، ورامحٍ، ونابلٍ، وجعلوا من نظائرها: مِعْطار، ومِذْكار، ومِئناث، ومِعطير، وصَبُور، وشَكور، وحَصَان، ورَزَان، لأنّها ليست محمولةً على الفعلِ[١]، وممّا حُمل على النّسبِ من أسماء الفاعلين كثيرٌ جدّاً نحو: طاعم، وكاسٍ، وناعلٍ، ومكانٍ آهلٍ، وناشب[٢]، والقول نفسه في أبنية المبالغةِ، قال سيبويه: "أمَّا ما يكونُ صاحبَ شيءٍ يعالجُه، فإنَّه ممَّا يكون فعَّالاً، وذلك قولُك لصاحبِ الثِّياب: ثوَّاب، ولصاحب العاج: عوَّاج، ولصاحب الجِمال التي يُنقل عليها جَمَّال، ولصاحب الحُمُر التي يعمل عليها حمَّار، والذي يعالج الصّرف: صرَّاف، **وذا أكثرُ من أن يُحصى**. وربَّما ألحقوا ياءي الإضافةِ (النسب)، كما قالوا: البتِّيُّ، أضافوه إلى البتوت، فأوقعوا الإضافة على واحده، وقالوا: البتّات. وأمَّا ما يكون ذا شيءٍ وليس بصنعةٍ يعالجها، فإنَّه ممَّا يكون (فاعلاً)، وذلك قولك: لذي الدِّرع: دارعٌ، ولذي النَّبْل: نابلٌ، ولذي النشَّاب: ناشبٌ، ولذي التمر: تامرٌ، ولذي اللبن: لابنٌ"[٣]. وقالوا أيضاً: لاحمٌ، ولحّامٌ، ولحيمٌ، وحُمل على النّسب[٤]، والذي يعنينا من هذا أنّهم قالوا: بأنّ الاسمَ المشتقَّ

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٣٨٣، والأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج٢، ص٧٥٨-٧٦٠.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٣٨٣-٣٨٤. أبو نواس، عمر محمَّد، "**الحمل على النسب في العربيّة**"، **مجلة مجمع اللغة العربيّة الأردني**، العدد ٨٦، لسنة ٢٠١٤، ص١٣٣-١٤٤.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٣٨١.

(٤) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج٣، ٣٧٣ (لحم).

من أبنيةِ اسمِ الفاعلِ ومبالغته، قد لا يجري على الفعلِ في اشتقاقه، وأنّه قد لا يكون له فعلٌ يجري عليه، بل يشتقّ من الأسماء[١]، وهذا من أدلتنا على أنّ العربيّ يشتقّ وليس له عنايةُ بما اشُتقّ منه اللفظُ، ولا بضوابط قياس النّحاةِ، وعندما أدركَ العلماءُ مخالفتها للقياس عدّوها من السماعِ الذي لا يُقاسُ عليه، قالَ سيبويه: "وليسَ في كلّ شيءٍ من هذا قيلَ هذا، ألا ترى أنّك لا تقولُ لصاحبِ البرّ: برّارٌ، ولا لصاحبِ الفاكهة: فكّاهٌ، ولا لصاحبِ الشّعير: شعارٌ، ولا لصاحبِ الدّقيق: دقّاقٌ"[٢].

أمّا المسألةُ الثانيةٌ التي فسّر بها العلماءُ خروجَ اسمِ الفاعلِ على الفعلِ فهي حملُه على إفادةِ معنى المبالغةِ، نحو: ليلٍ لائل، وشُغْلٍ شاغلٍ، وشِعرٍ شاعرٍ، وسُعال ساعلٍ[٣]، فهذه أسماء فاعلين لا أفعالَ لها، ومعناها إفادةُ المبالغةِ، ولم تجرِ على فعلٍ في تصريفها، وهي مسألةٌ يرى فيها الباحثُ مُدخلاً إلى الاستدلال على أنّ العربيّ الذي يُنتج اللغةَ، يولّدُ الاشتقاقَ دونَ أن يبحثَ عن أصلٍ له، اعتماداً على الجذر الذي ليس هو فعلاً ولا اسماً، وهذا الجذر هو صوامت وصوائت، وقد اعتمده العلماءُ في ترتيبِ بعض المعاجمِ وتبناه ابنُ فارس في المقاييس، وكانوا يتعاملونَ مع (كتب) مثلاً على أنّها: ك ت ب، وقسْ عليها تقليباتها، ويضيفون إلى هذا الجذرِ من اللواحقِ والسوابقِ ويجرون عليه من التّغييرات ما يحتاجون إليه من مبنى يوظّفُ الصيغةَ في المعنى المراد، ويتركُ للعلماءِ البحثَ عن أصلٍ للاشتقاق لن يجدوه في مثل هذه الألفاظ. ومثلُ هذه الجذورِ نجد نظيرها في اللغات الساميّة.

---

(١) الحلواني، المغني الجديد في الصّرف، ص٢٣٩.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٣٨٢.

(٣) انظر: الخليل، العين، ج١، ص٣٣٣ (سعل). وابن منظور، لسان العرب، ج١١، ص٣٣٥ (سعل).

أمّا المسألةُ الثالثةُ التي فسّر بها العلماءُ خروجَ اسمِ الفاعلِ على الفعلِ في قياسية اشتقاقه، فهي حملُه على الإتباعِ والمزاوجةِ؛ وهي مسألة ظاهرةٌ في باب الإتباع، إذ كثيراً ما تطالعنا مشتقاتٌ لا أفعالَ لها جاؤوا بها لتحقيق المزاوجة اللفظيّة، نحو: الجُوع والنُّوع، وجائع نائع[١]، وكَثير بَثير وأثير وبذير، وقَبيح شقيح، وأخْرس أمْرس، وعَطْشان نَطْشان، وسائغ لائغ، وحقير نقير، وشيطان ليطان، وغيرها[٢]، والذي يعنينا من هذا البابِ الواسعِ في العربيّة المتعدّد الدّلالات[٣]، ما ذكره السيوطيُّ في تقسيمه للإتباع من أنّه يأتي على وجهين: أحدهما: أن تكونَ الكلمةُ الثانيةُ ذاتَ معنىً، والثاني: أن تكونَ الثانيةُ **غيرَ واضحةِ المعنى ولا بيّنةِ الاشتقاقِ**[٤]، وهذا النوع دليلُنا على أنّ العربيّ قد يوظّف الصيغةَ المشتقّةَ دون مراعاة لأصل اشتقاقها؛ فالذي يشغلُه تحقيقُ مُرادِه من المعنى الذي قَصَدَه، ولهذا عندما سُئل أبو حاتم عن معنى (بَسَن) في قولهم: حَسَنٌ بَسَنٌ، قال: لا أدري[٥]. وقال ثعلب في أماليه: قال ابنُ الأعرابيّ: سألت العربَ أيُّ شيءٍ معنى: شَيْطان لَيْطان؟ فقالوا: شيءٌ نَتِد به كلامنا: نشدّه[٦]. أفلا يدلّ هذا على قولنا: إنّ العربيّ

(١) انظر: الخليل، العين، ج٢، ص٢٥٧ (نوع).

(٢) انظر: الهمداني، عبدالرحمن بن عيسى (ت٣٢٠هـ) **الألفاظ الكتابيّة**، الدار العربيّة للكتاب، ١٩٨٠، ص١٩٥-٢٩٦. وابن دريد، أبو بكر محمَّد بن الحسن (ت٣٢١هـ) **جمهرة اللغة**، مكتبة الثقافة الدينيّة، القاهرة، ج٣، ص٤٢٩.

(٣) للمزيد عن دلالاته انظر: المساعفة: خالد محمَّد، "**ظاهرة الإتباع في العربيّة**"، **المجلة الأردنيّة للغة العربيّة**، المجلد (٩) العدد (١) لسنة ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م، ص١٣٦-١٦٧.

(٤) انظر: السيوطيّ، المزهر، ج١، ص٤١٤.

(٥) المصدر نفسه، ج١، ص٤١٤.

(٦) ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى (٢٩١هـ)، **مجالس ثعلب**، تحقيق عبدالسلام هارون، دار المعارف، ط٦، القاهرة، ج١، ص٧، وانظر: السيوطيّ، المزهر، ج١، ص٤١٦.

يشتقّ، وليس له عينٌ على أصل اللفظ المشتقِّ الذي شَغَلَ العلماءُ به أنفسَهم؟ وإنّ اللفظ المشتقَّ قد لا يكون له فعلٌ؟.

وثمّة مسألةٌ في غايةِ الأهميّةِ في تفسيرِ المشتقاتِ التي لا أفعال لها؛ لا سيّما أسماء الفاعلين منها؛ وهي بناءُ أسماءِ الفاعلين على وزنٍ غيرِ قياسيٍّ، نحو: أبقلَ فهو باقلٌ، وأتمر فهو تامرٌ، وأحنطَ فهو حانطٌ، وأعشبت الأرضُ فهي عاشبةٌ، وأعقّت الفرسُ فهي عَقوقٌ، وأنتجت فهي نَتُوجٌ، وأمحلت الأرضُ فهي ماحلُ، وأورقَ النبتُ فهو وارقٌ، وأيفعَ فهو يافعٌ، وأينعَ فهو يانعٌ، وغيرُها كثيرٌ من الألفاظ[١]، فعلى الرّغم من تفسير هذه المشتقاتِ بنفي الشّذوذِ عنها[٢]، أو ربطِها بالمعنى[٣]، أو تعليلِها بالتّطوّر اللغويّ من خلالِ الاستغناءِ بالفعلِ المزيدِ عن الفعلِ الثلاثيّ المجرّدِ، وبقاءِ هذه الصّيغِ دلالياً على الفعلِ المماتِ[٤]، إلّا أن الباحثَ يرى في هذه الصّيغ نمطاً من التمرّد اللغويّ الاستعماليّ الذي أسماه العلماءُ بالشاذّ قياساً المطّردِ استعمالاً، الذي لم يراعِ فيه العربيّ ضابطَ الاشتقاقِ، ولم يأبه لقياسيّته، وكان المعنى شغلَه الشاغلَ، فأنتجَ هذه الألفاظَ بعيداً عن معاييرِ الاشتقاقِ القياسيِّ، فلو كانَ يُدركُ ضابطَ الاشتقاقِ ما قالَ: (وادق) من استودق؛ كما ذكرَ

---

(١) انظر: ابن خالويه، الحسين بن أحمد، **ليس في كلام العرب**، تحقيق أحمد عبدالغفور عطّار، مكة المكرّمة، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، ص٥٤. والسيوطيّ، المزهر، ج٢، ص٧٦. والرفايعة، ظاهرة الشّذوذ في الصرف العربيّ، ص١٩٨. والفقراء، المشتقات في العربيّة، ص٦٦-٦٩.

(٢) انظر: الأثري، محمّد بهجة، "**تحرير المشتقات من مزاعم الشّذوذ**"، **مجلة المجمع العلمي السوريّ**، دمشق، ١٩٧٤، ص٧٢٧-٧٣٤.

(٣) انظر: الرفايعة، ظاهرة الشّذوذ في الصرف العربيّ، ص١٩٠-٢٠٠.

(٤) انظر: الفقراء وأبو نواس، الاستغناء بالفعل الثّلاثيّ المزيد عن الفعل الثلاثي، ص١٨٠-١٩٤.

ابنُ خالويه عندما قال: "استودقت الأتانُ وأودقت، إذا اشتهت الفحلَ، فهي وادقٌ، ولم يقولوا: مُودِقٌ، ولا مستودِقٌ"[١].

إنّ أسماءَ الفاعلين ومبالغتها ممّا لا أفعالَ لها ظفِرت بقدرٍ من اهتمامِ ابنِ سيده؛ ولم تبعد تفسيراتُه لها عن حملها على النّسب، أو المبالغةِ، أو بنائها من فعلٍ مزيدٍ لا مجردَ له، أو الاكتفاءِ بالقولِ بأنّها لا فعلَ لها، أو عدّها من توهّم وجودِ فعلٍ، ومن أمثلة ذلك قوله: "الكُعَيتُ البُلبُلُ مبنيٌّ على التّصغيرِ، والجمعُ كِعْتانٌ، وأبو مُكْعِت على مثالِ مُلْجِم، شاعرٌ معروفٌ، ولا أعرفُ له فعلاً"[٢]، ونقلَ ابنُ منظور ما ذكره ابنُ سيده في هذا اللفظ[٣]. والحقيقةُ أنّ فعلَه لم يُستعمل، وجاء اسم العلَمِ على مثالِ اسمِ الفاعلِ من (أفعلَ)؛ ولعلّ في هذا دليلاً على قولنا: إنّ العربيَّ يُوظّفُ الاشتقاقَ في إفادةِ المعنى المُرادِ دونَ أن يدقّقَ في أَصلِ الاشتقاق وضابطه.

وفي موضعٍ آخرَ يحملُ ابنُ سيده اللفظَ على النّسب؛ لتبرير غياب الفعلِ الذي اشْتُقَّ منه، يقول: "الحِرْجُ والحَرَجُ: الإثمُ، والحارجُ: الآثمُ، أراه على النّسب؛ لأنّه لا فعلَ له، والحَرَج والحَرِج، والمُتحرِّجُ الكافُّ عن الإثمِ، والحَرَج: الضّيق، قال الزّجّاجُ: الحَرَجُ في اللغةِ: الضّيقُ ومعناه في الدّينِ الإثمُ، وحرِج صدرُه حَرَجاً"[٤]. لقد نصّ ابنُ سيده وغيرُه من العلماءِ على فعْل (الحرَج)، ونصّوا على استعماله في معانٍ متناقضة (الأضداد)[٥]. فربّما لم يُستعمل الفعلُ في معنى الآثم، واستُعمل في

---

(١) انظر: ابن خالويه، ليس في كلام العرب، ص٢٢٥.

(٢) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج١، ص٢٦٧ (كعت).

(٣) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج٢، ص٧٨ (كعت).

(٤) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج٣، ص٧٠ (حرج).

(٥) ابن منظور، لسان العرب، ج٢، ص٢٣٢ (حرج).

غيره من المعاني، ولهذا حُملَ (حارج) على النّسب، وقيل لا فعلَ له، وهذا قد يمتدّ إلى صيغة المبالغة: حرِج.

وممّا حُمل على النّسب والمبالغةِ في توجيه غيابِ فعلِه من أسماءِ الفاعلين عند ابن سيده، قوله: "والخَيْصُ: القليلُ من النّيل، وكذلك الخائص، وهو اسمٌ، وقد يكونُ على النّسب كَموت مائت؛ وذلك لأنّه لا فعلَ له، فلذلك وجّهناه على هذا، قال الأصمعيُّ: سألت المُفضّلَ عن قول الأعشى:

لَعمري لَمن أمْسى من القَوم شاخصَا لقد نال خَيْصاً من عُفَيرةَ خائِصَا

ما معنى (خَيْصاً)، فقال: العربُ تقول: فلان يَخُوص العطيّة في بَني فلان؛ أي: يُقلِّلها، قال: فقلت: فكان ينبغي أن يقولَ: خَوْصًا، فقال: هي مُعاقبة يَستعملها أهل الحجاز، يُسمُّون الصُّوّاغ: الصُّيّاغ، ويقولون: الصُّيّام، للصُّوّام، ومثله كثير"[1]. لقد استعمل الفعل (يخوص) في قوله: فلانٌ يخوصُ العطيّةَ، فلا أعرفُ سببَ قولهم: لا فعلَ له، إلّا إذا كانَ ذلك لتفسيرِ قولهم: خيص خائص، فحملوه على: موت مائت. والقول نفسه في قول ابن سيده: "ولَيْلٌ داخٍ: مُظلم، فإمّا أن يكون على النّسب، وإمَّا أن يكون على فِعلٍ لم نَسْمعه"[2].

إنّ المسألة الظاهرةَ في قضيةِ المشتقاتِ التي لا أفعالَ لها؛ هي امتدادُ التّفسيرِ من صيغة اسم الفاعل الذي لا فعلَ له إلى مشتقاتٍ أخر في اللفظِ نفسِه، فعندما قالوا: شُغلٌ شاغلٌ، حُمل على المبالغةِ أو على النّسب لتبرير غيابِ الفعلِ، وامتدّ ذلك إلى صيغة المبالغةِ (شَغِل) وزادوا عليه بغير وجهٍ (مُشتغِل ومُشتَغَل) وقولهم: ما أشغلَه. يقول ابن سيده: "وقد شَغله يَشْغَله شَغْلاً وشُغْلاً، الأخيرةُ عن

---

(١) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج٥، ص٤٥ (خيص).

(٢) المصدر نفسه، ج٥، ص٢٥٢ (دخي).

سيبويه. وأشغله، واشتغلَ بـ: شُغِل به. وقال ثعلب: (شُغِل) من الأفعال التي غلبت فيها صيغة ما لم يُسمّ فاعله. قال: وتعجبوا من هذه الصيغة، فقالوا: ما أشغلَه، قال: وهذا شاذٌّ، إنّما يُحفظ حفظاً، يعني أنّ التّعجبَ موضوعٌ على صيغة فَعَل الفاعلُ. ورجل شَغِل، عن ابن الأعرابي. وعندي أنّه على النّسب؛ لأنّه لا فِعلَ له يجيء عليه فَعِل، وكذلك: رجل مُشْتَغِل، ومُشْتَغل، الأخيرةُ على لفظِ المَفعول، وهي نادرةٌ، حكاها ابنُ الأعرابي"[1]، والذي يبدو لي أنّ الفعلَ (شَغَل) استُعملَ في مرحلةٍ من عُمرِ اللغةِ، وذكره العلماءُ، ثُمّ استُغني عنه بـ(شُغل) و(اشتغل). وبقيت الاشتقاقات القياسية وهي: شاغِلٌ وشَغِل، وما أشغله، دليلاً على المرحلة الأولى من استعمال (شَغَل) المبني للمعلوم، وغلب عليه لاحقاً (شُغل)، فكان الشّذوذُ، أو الحملُ على النّسبِ، أو على المبالغةِ مدخلاً للعلماءِ في توجيه مخالفةِ القياسِ الاشتقاقيّ.

والذي يؤكّد لنا ما مضى قولُه ما يطالعنا به العلماءُ في تفسير (وارق) في قول ابن سيده: "وقد ورقت الشجرةُ، وأورقتْ. وشجرةٌ وارقةٌ، ووريقةٌ، وورِقَةٌ: خضراءُ الورقِ حَسَنةٌ، الأخيرةُ على النّسب؛ لأنّه لا فعلَ له"[2] أي لا فعلَ ثلاثيّاً له، وهي مسألة نصّ عليها كثيرٌ من العلماء[3]، وقد دفعَ الأثريُّ الشّذوذَ عن هذا اللفظ؛ لأنّهم استعملوا الفعل الثلاثيَّ[4]، والذي يبدو لي أنّ (أورق) طغت في الاستعمال

---

(١) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج٥، ص٣٩٣ (شغل).

(٢) المصدر نفسه، ج٦، ص٥٥٥ (ورق).

(٣) ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم (ت٢٧٦هـ)، **أدب الكاتب**، تحقيق محمَّد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة، ط٤، القاهرة، ١٩٦٣، ص٤٩٦، وابن خالويه، ليس في كلام العرب، ص٥٤، والسيوطي، المزهر، ج٢، ص٨٢.

(٤) الأثريّ، تحرير المشتقّات من مزاعم الشّذوذ، ص٧٣٣.

على الفعل الثلاثيّ الذي لم ينُكر العلماءُ وجودَه؛ بدليل قول ابن منظور: إنّ (أورقَ) أكثر استعمالاً من (ورَقَ)[1]، فحملوا اسم الفاعل (وارق) ومبالغته (وَرِيقة ووَرِقَة) على معنى النّسب، وقالوا: لا فعلَ لها، والأخْلَقُ بهم لمحُ المنحى التّطوريّ في استعمالِ الفعلِ المزيدِ استغناءً به عن الفعلِ الثلاثيّ، وبقاء اشتقاقات الثّلاثي دليلاً على استعماله في مرحلة من نموِّ اللغةِ وتطوّرها.

وليس هنالك دليلٌ على قولي هذا أظهرُ من تفسيرِ ابنِ سيده نفسه لقولهم: رجلٌ بَكِرٌ. يقول: "وبكَر على الشّيءِ وإليه وفيه، يبْكُر بُكُوراً وبَكّر، وابتكر، وأبكَر، وباكَره: أتاه بُكْرةً، ورجلٌ بَكِرٌ، وبَكْرٌ: صاحبُ بكورٍ، قويّ على ذلك، كلاهما على النّسبِ، إذ لا فعلَ له ثلاثياً بسيطاً"[2]. فالفعلُ الذي استعمل: بكّر وباكر وأبكر وابتكر، **وقال ابن منظور**: ولا يقال: بَكُرَ ولا بَكِرَ: إذا بَكَّرَ[3]، فنصُّ ابنِ سيده وابنِ منظور على أنّه لا فعلَ ثلاثياً له، يُدخل هذا اللفظَ في دائرةِ الاستغناءِ بالمزيدِ عن الفعلِ الثلاثيّ المجرّدِ، ففُسّر اسمُ الفاعلِ ومبالغتُه بالحمْلِ على النّسب لتبريرِ شذوذه عن القياسِ. وبهذا نفسّر قولهم: عامٌ قابلٌ، وليلةٌ قابلةٌ، بأنّهما لا فعلَ لهما[4]، وكذلك قول ابن سيده: امرأة مُومِسٌ ومُومِسةٌ: فاجرة جِهاراً، بأنّه لم يجد لها فعلاً البتّة يجوز أن يكونَ هذا الفعلُ عليه، إلّا أن يكونَ من قولهم: أماسَت جسمَها، كما قالوا فيه: خريعُ من التّخرّعِ[5]. والقولُ نفسُه في تفسير صيغة المبالغة (حنيك) التي استُغني فيها بالفعل المزيد عن المجرّد يقول ابن سيده: "والحِنْكة: السِّنُ والتّجربةُ والبَصرُ بالأمورِ، وحنَكته التَجاربُ والسّنُّ حَنَكاً وحَنْكاً، وأحْنكتْه

(١) ابن منظور، لسان العرب، ج١٠، ص٣٧٤ (ورق).
(٢) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج٧، ص١٧ (بكر).
(٣) ابن منظور، لسان العرب، ج٤، ص٧٤ (بكر).
(٤) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج٦، ص٤٢٦ (قبل).
(٥) المصدر نفسه، ج٨، ص٥٩١ (ميس).

وحَنّكتْه وأحتَنكتْه: هذّبته، وقيل: ذاك أوانُ بناتِ سنِّ العقلِ ... ورجُلٌ مُحتنِكٌ وحَنْكٌ وحَنيكٌ: مجرِّب، كأنّه على حَنَك وإن لم يُستعمل"[1]، فـ(حَنيك وحَنْك) تُبنى من الفعل الثلاثيّ، ولهذا قيل: فعلُها لم يُستعمل، على الرّغم من تعاقبِ الفعلِ في الاستعمالِ بصيغتيه المزيدة والمجرّدة، وهو ما أيده الاستعمال اللغويُّ، إذ قالوا: حَنّكَ، وحُنّكَ، واحتنكَ، وأحْنك، كما قالوا: حَنَكتْه[2].

وقد تطالعنا أسماءُ فاعلين وأبنيةُ مبالغةٍ مستعملةٌ دون أفعالٍ مُشتقّةٍ منها، قال ابن سيده: "الزُّمَّحُ من الرّجال: الضّعيفُ، وقيل: القصيرُ، وقيلَ: اللئيم، والزُّمّح والزّوْمَح من الرّجال: الأسودُ القبيحُ، والزّامحُ: الذُّمّل، اسم كالكاهلِ والغاربِ، لأنّا لم نجد له فعلاً"[3]، ووافقَ ابنُ منظور ابنَ سيده في قوله[4]. والقول نفسه في قولهم: ريحٌ ساهكةٌ وسَهوكٌ وسَهيكٌ وسيْهوك ومسْكَهةٌ، يقولُ ابنُ سيده: "وريح ساهِكَةٌ وسَهوكٌ وسَهِيكٌ وسَيْهُوكٌ ومَسْهَكَةٌ: عاصفةٌ قاشرةٌ شديدةُ المرور. والمَسْهَكَةُ: ممرها،....، وبعينه ساهِكٌ، أي رَمدٌ، ولا فعلَ له، إنما هو من باب الكاهل والغارب"[5]. وهذا يؤكّدُ أنّهم وظّفوا الصّيغَ المشتقّةَ دون مراعاةٍ لأصولِ اشتقاقها، الأمر الذي يشجعنّا على افتراض أنّ هذه الصّيغ وجدت في العربيّة كما وجِدت الأفعالُ، لا فضلَ سبْقٍ للفعلِ أو المصدرِ عليها حتى تشْتقَّ منه، محتجين لذلك بقول السّيوطي في تقسيم الإتباع بأنّ اللفظةَ الثانيةَ قد تكون **غيرَ واضحةِ المعنى، ولا بيّنةِ الاشتقاقِ**، وقول العرب: بأنّها ألفاظٌ نتِدُ بها كلامَنا.

---

(١) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج٣، ص٤٥ (حنك).

(٢) ابن منظور، لسان العرب، ج١٠، ص٤١٦ (حنك).

(٣) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج٣، ص٢٣٥ (زمح).

(٤) ابن منظور، لسان العرب، ج٢، ص٤٦٩ (زمح).

(٥) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج٤، ص١٣٣ (سهك).

وثمّة أسماءُ فاعلين بُنيتْ من أفعالٍ مجرّدة أو مزيدةٍ، وقيلَ فيها: لا فعلَ لها، لأنّها بُنيت من أسماء جامدة؛ ومنها: "ورجلٌ لاحِمٌ ولحِيمٌ: ذو لَحْم على النّسبِ، ولحّام: بائعُ للحمِ، ولحُمت النّاقةُ ولَحِمت لَحَامةً ولحوماً فيهما، فهى لَحيمةٌ: كثُر لحمُها، ولحَمةُ جلدةِ الرأس وغيرها ما بطن ممّا يلي اللحمَ، وشُجّة مُتلاحمة: أخذت في اللحم، ولم تبلغ السمحاق، ولا فعلَ لها"[1]. وظاهرٌ لنا أنّهم قالوا: لحُمَ، ولحِمَ، أي أنّهم استعملوا الفعل، دليلنا ما ذكره ابنُ منظور في قوله: "قد لَحُم لَحامةً ولَحِمَ، الأَخيرة عن اللحياني: كثُر لحم بدنهِ، وقول عائشة رضي الله عنها: فلما عَلِقْتُ اللحمَ سَبَقني: أَي سَمِنْت فثقُلت، ورجلُ لَحِمٌ: أَكولٌ للَّحم وقَرِمٌ إليه، وقيل: هو الذي أَكل منه كثيراً فشكا منه، والفعلُ كالفعلِ، واللَّحّامُ الذي يبيع اللحم، ورجل مُلْحِمٌ إِذا كثُر عنده اللحمُ، وكذلك مُشْحِم"[2]. ولستُ أستبعدُ هنا أن تكونَ العربُ قد بنت الفعلَ من الاسمِ، نحو قولهم: تمدرع، وتمدّن، واستأسد، وتأخّى أخاً، وتعمّم عمّاً، واستأبّ أباً، واستأمّ أُمّاً، وتخوّل خالاً[3]، فنتّخذُ من ذلك دليلاً على أنّه لا فضلَ سبْقٍ للفعل في الاشتقاق، فبُنيت: لاحمٌ، ولحيمٌ، ولَحِمٌ، ولحومٌ، ولحّامٌ، من الاسم، وكذلك متلاحمٌ؛ فلهذا قالوا: لا فعلَ لها.

وثمة دليلٌ أراه قاطعاً في عدم اشتقاق هذه الأسماءِ من أفعالٍ، ويتمثّلُ ذلك في مسألة العمل النّحويّ، فعمل اسم الفاعل، وكذلك مبالغته مقرون في الدّرس النّحويّ بمضارعة الفعل، وبخاصة المضارع، فماذا نقول في عمل أسماء الفاعلين ومبالغتها ممّا لا أفعالَ لها؟ وعن أية مضارعة نبحث ونحن نقول: لا أفعال لها. فهذا دليل على أنّ مسألة البحث عن أصل للاشتقاق لهذه الصّيغ ضربٌ من التّرف الفكري.

---

(١) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج٣، ص٣٧٣ (لحم).

(٢) ابن منظور، لسان العرب، ج١٢، ص٥٣٥ (لحم).

(٣) المؤدّب، دقائق التّصريف، ص٦٠.

ثالثاً– الصّفات المشبّهة التي لا أفعالَ لها:

ثمّةَ ضوابطُ بيّنةٌ في اشتقاق الصّفة المشبّهةِ، أظهرُها: بناؤها من فعلٍ ثلاثيٍّ لازمٍ، ودلالتها على معنى الثّبوت، وعلى الرّغم من ذلك لا نعدمُ من العلماء مَنْ أنكرَ شرطَ ثلاثيّة الفعلِ ولزومِه، ولا نعدمُ التفاوتَ بينهم في تحديدِ معنى الثبوتِ[1]. وليس هذا من ضالةِ الباحثِ في هذه الدّراسةِ. وأيضاً لا نستطيعُ أنْ نغفلَ تماثُل أوزانِ أبنيتها وتداخلها مع أبنيةِ اسمِ الفاعلِ ومبالغتهِ، فلهذا نجدُ كثيراً من توجيهاتِ العلماء لتفسيرِ بنائها ممّا لا فعلَ له تتقاطعُ مع ما سبقَ ذكرُه في اسم الفاعلِ ومبالغتِه من حيثُ حملُها على معنى النّسبِ، أو على الإتباعِ والمزاوجةِ، أو غيرِ ذلك، لا سيّما أنّ اسمَ الفاعلِ ومبالغتَه، والصّفة المشبّهة بابٌ واحدٌ في الدّرس اللغويّ.

إنّ شرط بنائها من فعل ثلاثيٍّ لازمٍ ألقى بظلاله على تفسيرِ أبنيةِ الصفاتِ المشبّهةِ التي لا أفعالَ لها؛ لأنّ العلماءَ لم يقولوا بمسألةِ الاستغناءِ بالمزيدِ عن المجرّدِ في تفسيرها، ولا بموت فعلها الثلاثيّ، فضابطُها الاشتقاقيُّ بناؤها من فعلٍ ثلاثيٍّ لازمٍ، ولهذا كانَ الحملُ على معنى النّسب طاغياً على تفسيراتِ العلماءِ في توجيه ما لا فعلَ له من أبنيتها، على النّحو الذي يطالعنا به ابنُ سيده في قوله: "ونبات خَضِعٌ: مُتثنٍ من النّعمةِ، كأنّه مُنحنٍ. وهو عندي على النّسب؛ لأنّه لا فعلَ له يصلحُ أن يكونَ (خَضِعٌ) محمولاً عليه. ومنه قول أبي فقعس في صفة الكلأ: خضِعٌ مَضِعٌ، صافٍ رتِعٌ. كذا حكاه ابن جني بالعين، قال: أراد مَضِغٌ، فأبدل العين مكان الغين للسّجعِ، ألا ترى أنّ قبلَه (خَضِع)، وبعدَه (رتِع)"[2].

---

(١) **المتولي، محمود المتولي عوض حجاز**، "الصفة المشبهة بين القاعدة والاستعمال اللغوي– دراسة صرفية دلالية–"، بحث منشور **بمجلة علوم اللغة**، المجلد (١١)، العدد الرابع (٤) لعام ٢٠٠٨م.

(٢) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج١، ص١٣٠ (خضع).

والحقيقةُ أنّ الفعلَ الذي لم يجده ابنُ سيده ذكرَه هو نفسُه، بقوله: "خَضَعَ يخْضَعُ خَضْعاً وخُضوعاً، واختضع: ذلّ، ورجلٌ خيضعٌ وأخضعُ... وخَضِع الرّجلُ وأخضعَ: ألانَ كلامَه للمرأة ... والأنثى خَضْعاءُ، وكذلك البعيرُ والفرسُ"[١]. فإذا كان الرّجلُ خَضِعاً والمرأةُ، والفرسُ، والبعيرُ، فما المانعُ أن يكونَ النباتُ خَضِعاً، والفعلُ فيها كلّها (خَضعَ)؟.

لقد كان الحملُ على معنى النّسب واحداً من أبرز توجيهاتِ العلماءِ للصفاتِ المشبّهةِ التي لا أفعالَ لها، ولعلّه المظهرُ الأبرزُ في تفسيراتِ ابن سيده، ولذلك مظاهرُ شتى منها: "وماءٌ عَذِبٌ: كثير القذا والطُحلب، أراه على النّسبِ؛ لأنّي لم أجد له فعلاً"[٢]. لقد استُعمِلَ فعل هذه الصّفة، ولكن في معنى كلّ مُستساغٍ من الشّرابِ والطعامِ، وربّما توسّعت دلالةُ اللفظِ لتدلّ الصّفةُ على معانٍ أخر لم يُستعمل معها الفعلُ؛ فحُملَ على معنى النّسبِ. والقولُ نفسُه في قولهم: مكانٌ حَصِبٌ، أي ذو حَصْباء، حُملَ على النّسب؛ لأنّه لا فعلَ له[٣]، على الرّغم من أنّهم قالوا: حَصِبَ جِلدُه بالكسر يَحْصَبُ، وحُصِبَ فهو مَحْصُوبٌ[٤]، ولكن لم يستعملوا الفعلَ بمعنى ذات حصباء. ومثل ذلك قولُهم: أرضٌ فَرقَةٌ: في نبتها فَرَقٌ، على النّسب؛ لأنّه لا فعلَ لها[٥].

وممّا حُملَ على النّسب من الصفات قول ابن سيده: "وضبٌّ أحرَشُ: خَشِنُ الجلدِ، كأنّه مُحزّز، وقيل: كلّ شيءٍ خشنٍ أحرش وحَرِش، الأخيرة عن أبي حنيفة، وأراها على النّسب؛ لأنّي لم أسمع له فعلاً"[٦]. أليسَ في ذلك دليلٌ على ما بدأنا به

---

(١) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج١، ص١٣٠ (خضع).
(٢) المصدر نفسه، ج٢، ص٨٣ (عذب).
(٣) المصدر نفسه، ج٣، ص١٦٥ (حصب).
(٤) ابن منظور، لسان العرب، ج١، ص٣١٨ (حصب).
(٥) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج٦، ص٣٨٤ (فرق).
(٦) المصدر نفسه، ج٣، ص١٠٦ (حرش).

بحثنا من حيثُ استعمالُ العربيّ للمشتقّات وتوظيفها دون مراعاةٍ لضوابطِ اشتقاقها، أو حتى دون أن يأبَه لقياسيّة بنائها من أفعال؟ فإذا كانت هذه الصفاتُ لا أفعالَ لها؛ فتلك بيّنةٌ على أنّها صيغٌ وجِدت كما وجِدَ الفعلُ، لا فضلَ سبقٍ لأحدهما على الأخرى.

لقد كانَ ضابطُ ثلاثيةِ الفعلِ في بناء الصّفة المشبّهةِ سبباً في حمْلِ بعضِها على أنّها لا فعلَ لها؛ لأنَّ الفعلَ المستعملَ مزيدٌ، وقد بَرزَ ذلك في قولِ ابن سيده: "والحليم: الشّحم المُقبِل، وأنشد:

فإن قَضاءَ المَحْلِ أَهْوَنُ ضَيْعَةً من المُخِّ في أَنقاءِ كلِّ حَلِيم

وقيل الحَلِيمُ هنا: البعير المُقْبِلُ السِّمَنِ، فهو على هذا صفةٌ، ولا أعرف له فِعْلاً إلا مزيداً"[1]. ومثل هذا القول يطالعنا في تفسير "الغَبق، والتَّغبُّق، والاغتباق: شُرب العشي. رجلٌ غَبقان، وامرأة غَبقى، كلاهما على غيرِ الفعلِ؛ لأنّ (افتعل وتفعّل) لا يُبنى منهما فَعلان"[2]. إذا كانت هذه الأفعالُ لم تُستعمل إلّا مزيدةً؛ ففي ذلك دليلٌ لمن لم يشترط ثلاثيةَ الفعلِ في بناء الصّفة المشبّهة، والأَوْلى بها حملُها على التطوّر اللغويّ الذي استُغني فيه بالفعلِ المزيد عن الفعل المجرّد، ولن نبتعدَ عن الحقيقةِ، إذا ما أخذنا هذه الأمثلةَ دليلاً على أنّ العربيّ يبني اشتقاقاتِه، وليس له عينٌ على ضوابط اشتقاقها وقياسيتها.

إنّ الذي يشجعُنا على هذا تلك الصفاتُ التي لم نجد لها فعلاً ثلاثيّاً، ولا مزيداً تُشتقُّ منه، ومن أمثلتها عندَ ابنِ سيده قوله: "وظبْيٌ عَنَبان: نشيط، قال:

---

(١) ابن سيده، المحكم، ج٣، ص٣٦٥ (حلم). وانظر: ابن منظور، لسان العرب، ج١٢، ص١٤٥ (حلم).

(٢) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج٥، ص٣٨٨ (غبق).

كَمـــا رَأيـــتَ العَنَبـــان الأشْـــعَبا يومـــاً إذا رِيـــعَ يُعنّـــي الطّلبَـــا

الطّلبُ: اسمُ جمعِ طالبٍ، وقيل: العَنَبان الثقيلُ من الظّباءِ، فهو ضدٌّ، وقيل: هو المُسنّ من الظّباء، ولا فعلَ لهما"[١]. ومثل ذلك قولهم: "شاةٌ عَكْواءُ: بيضاء الذّنَبِ وسائرها أسودُ، ولا فعلَ له، ولا يكون صفةً للذّكر"[٢]. ومثله: "الخَوْد: الفتاةُ الحَسناء الخَلق الشّابّةُ. وقيل: الناعمةُ. والجمع: خَودات، وخُودٌ. ولا فعلَ لـه"[٣]. وقولـه: "والطَّفْلُ: الصَّغيرُ من كُلِّ شَيءٍ، بَيِّن الطَّفَلِ، والطَّفَالة، والطُّفُولِة، والطُّفُولِيِّةِ، ولا فِعلَ لـه"[٤]. فهذه صفاتٌ غيابُ أفعالِها دليلُ على أنّ بعضَ المشتقاتِ لا سبْقَ للفعلِ على وجودها، فلو كان لها ضابطٌ في الاشتقاقِ لما وجدنا التّبدّلات الصوتيّةَ غيرَ المبرّرة في بعضها، نحو تبدّلات الصّوت الأول في: كثير، وبثير، وأثير، وبذير[٥]. فلو كانت مشتقّةً من فعلٍ لعرفنا الأصلَ، وأدركنا منحى التّطوّرِ اللغويّ الذي حصلَ في هذه التّبدّلات.

إنّ الصّفة المشبّهة التي لا فعلَ لها، قد نجدُ معها مشتقاتٍ أخرى من لفظها كاسم الفاعل ومبالغته، واسمِ المفعولِ، ومن أمثلة ذلك عند ابن سيده: "وامرأةٌ خَيْلاء، ورجل أخْيل، ومَخِيل، ومَخْيول، ولا فِعْلَ لـه"[٦]. وقد استُعملت اشتقاقات أخرى من اللفظ، نحو: "والخالُ، والخَيْل، والخُيَلاء، والخِيَلاء، والأَخْيَل، والخَيْلة، والمَخِيلة كُلُّه الكِبْر، وقد اخْتالَ، وهو ذو خُيَلاءَ، وذو خالٍ، وذو مَخِيلة: أَي ذو كِبْر"[٧]. وفي هذا دليلٌ على أنّ اللفظَ المشتقَّ تتصرّفُ به العربُ، وإنْ لم يكن له

(١) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج٢، ١٨٩ (عنب).
(٢) المصدر نفسه، ج٢، ٢٧٧ (عكو).
(٣) المصدر نفسه، ج٥، ٢٨٧ (خود).
(٤) المصدر نفسه، ج٩، ١٧٣ (طفل).
(٥) الهمداني، الألفاظ الكتابيّة، ص٢٩٥.
(٦) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج٥، ٢٦٠ (خيل).
(٧) ابن منظور، لسان العرب، ج١١، ٢٢٥ (خيل).

فعلٌ يشتقّ منه، وفي ذلك بيّنةٌ على أنّهم يبنون بعضَ اشتقاقاتِهم، وليسَ لهم سندٌ في أصلِ الاشتقاقِ.

لقد كانَ الإتباعُ والمزاوجةُ سبباً لوجود بعضِ الصفاتِ المشبّهةِ التي ليس لها أفعالٌ تشتقُ منها، وجيء بها لتحقيق جرسٍ موسيقيّ في اللفظ يُضفي عليه قدْراً من التّوكيدِ، نحو: عَطْشان نَطْشان، وجَوْعان نَوْعان، وشَيْطان لَيْطان، وحسَن بسَن، وكَثير بَثير، وكزّ لزّ، وخَبيث نَبيث، وثِقة نِقة، وغيرها[1]، فهذه صفاتٌ لم يعرف العربُ بعضَ مصادرِ اشتقاقها، ولم يدركوا من معانيها غيرَ إفادةِ الإتباعِ والتّوكيدِ[2]، وفي بعضِ تصريفها مخالفةٌ للقياسِ، لأنّهم راعوا فيها المبنى. وفي لهجتنا الدارجة اليوم نجد نظائر لها، نحو: عَوران زَوران (للحائر)، وسودا لودا (للسمراء)، وحَقير نقير، وخِتّي مِتّي أو سِتّي بِتّي (ذهاب وإياب)، وفي هذا كلّه ما نستدلّ به على أنّ بعضَ أبنيةِ الصفاتِ المشبّهةِ بُنيت دونَ وعْيٍ من مُنتِج اللغةِ بأصلِ اشتقاقها وضابطه، وكان حريصاً على إيصالِ المعنى المُراد فحسْب، وقاده الوقْعُ الموسيقي إلى إيجادِ ألفاظٍ لا ضوابط لها في الاشتقاق.

رابعاً- أسماء المفعولين التي لا أفعالَ لها:

لا تبتعدُ أبنيةُ اسمِ المفعولِ عمّا سبقَ ذكرُه من المشتقاتِ من حيثُ بناءُ بعضها ممّا لا فعلَ له، فبعض أسماء المفعولين يدخلُ في دائرةِ الاستغناء باللفظِ

---

(١) انظر: الهمداني، الألفاظ الكتابيّة، ص١٩٥-٢٩٦. وابن دريد، الجمهرة، ج٣، ص١٢٥٣، والسيوطي، المزهر، ج١، ص٤١٩، والمساعفة، ظاهرة الإتباع اللغويّ، ص١٤٤-١٥١.

(٢) انظر: الخليل، العين، ج٧، ص٢٧٢ (بسن) وابن دريد، الجمهرة، ج٣، ص١٢٥٣، والأقطش، عبدالحميد، "**إتباع الإيقاع في اللغة العربيّة، مقاربة ألسنيّة في حركية اللغة**"، **مجلة أبحاث اليرموك**، المجلد (١٢)، العدد (٢)، سنة ١٩٩٤، ص١٤١-١٧٧. والمصاروة، جزاء، "**ظاهرة الازدواج في العربيّة**"، **المجلة الأردنيّة للغة العربيّة وآدابها**، المجلد (١)، العدد (١)، لسنة ٢٠٠٥، ص١٨-٢٩.

عن اللفظِ، ولهذا قيل: لا فعلَ لـه، أو أنّ فعلَـه مستعملٌ ولكن فـي معنـىً غيرِ المعنى الدالّ عليه اسمُ المفعولِ الذي لا فعلَ له، وهذا ظاهرٌ في قولِ ابنِ سيده: "وودّعه: رفّهَه، والاسم المَودوع، فأمّا قوله:

إذا مـا اسـتَحَمّتْ أرضُـه مـن سَـمائِه جَـرَى وهـو مَـوْدوعٌ وواعِـدُ مَصْـدَقِ

فكأنّه مفعولٌ من الدّعةِ، أي أنّه ينالَ مُتّدِعاً من الجرْي ما يسبقُ به، فإنْ قُلتَ: فإنّه لفظُ مفعولٍ ولا فعلَ له، إذ لم يقولوا: وَدَعته في هذا المعنى، قيل: قد تجيء الصفةُ ولا فعلَ لها، كما حُكِي من قولهم: رجل مَفئود للجبان، ومُدَرهَم للكثير الدرهم، ولم يقولوا: فُئِدَ ولا دُرهِمَ"[1].

فالمسألةُ تتعلّقُ بالاستغناءِ في باب الفعل (وَدَع) وبعض تصريفاته، وهي مسألة مشهورة في الدرس اللغويّ[2]، وقد أظهرها ابن منظور بجلاء في قوله: "قد تجيء الصّفةُ ولا فعلَ لها، كما حُكي من قولهم: رجلٌ مَفْؤودٌ للجَبانِ، ومُدَرْهَمٌ للكثير الدِّرهم، ولم يقولوا فُئِدَ ولا دُرْهِمَ، وقالوا: أَسْعَده الله فهو مَسْعودٌ، ولا يقال سُعِدَ إلا في لغة شاذة، وإذا أَمَرْتَ الرجل بالسكينةِ والوَقارِ قلت له: تَوَدَّعْ واتَّدِعْ، قال الأزهري: وعليك بالمَوْدوعِ من غير أَن تجعل له فعلاً ولا فاعلاً، مِثْل المَعْسورِ والمَيْسور، قال الجوهري: وقوله: عليك بالمَودوع أَي بالسّكينةِ والوقار، قال: لا يُقالُ منه: ودَعَه، كما لا يقال من المَعْسور والمَيْسور: عَسَرَه ويَسَرَه، ووَدَعَ الشيءُ يَدَعُ واتَّدَعَ كلاهما سكَن"[3].

---

(١) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج٢، ٣٣٠ (ودع).

(٢) ابن جنّي، الخصائص، ج١، ص٢٦٧. الطويل، السيد رزق، "**ظاهرة الاستغناء في الدّراسة اللغويّة**"، **مجلة كلية اللغة العربيّة**، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، السنة الثانية، العدد الثاني، ١٤٠٤هـ، ص٢٦٢.

(٣) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج٢، ٣٣٠ (ودع).

والقولُ نفسُه في تفسيرِ لفظِ (المسحوج) الذي حُمِلَ على نظيره (الميسور والمعسور)، يقول ابن سيده: "والسّجيحَة والسّجحَة والمسجوح: الخلق، وأنشد: (هُنَّا وهُنَّا وعلى المسجُوحِ).

قال أبو الحسن: هو كالميسور والمعسور، وإن لم يكن له فعلٌ، أي أنّه من المصادرِ التي جاءت على مثالِ مفعولٍ"(١). لقد نصّ ابنُ سيده على الفعل (سَجَحَ) ومعانيه واستعمالاته، وذكر من تصريفاته: سَجيح، وأسْجح، ومَسجوح، وسَجِح، وهي تصريفاتٌ تدلّ على وجودِ الفعلِ الثلاثيّ، ولكن عندما وردت (مسجوح) بمعنى يخالفُ المعنى المألوفَ للفعلِ (سجح) حمَلَها على ترْكِ الفعلِ، وعُدّت من باب المصادرِ التي جاءتْ على زِنَة مَفعول، فأدخلت بابَ تناوبِ الصّيغِ.

إنّ الاستغناءَ بالفعلِ المجرّدِ عن المزيدِ أو العكس، له أثرٌ بيّنٌ في تفسير بعض أسماء المفعولين التي لا أفعال لها، وجاءت على خلاف القياس، وهي مسألة أدركها النحاة مبكّراً، يقول سيبويه: "جُنّ وسُلّ، وزُكم، ووُرد، وعلى ذا قالوا: مجنون ومسلول، ومزكوم، ومحموم، وموروذٌ. وإنما جاءت هذه الحروف على جَنَنْتَه وسلَلْته، وإن لم يُستعمل في الكلام، كما أن يدع على ودعتُ ويذرُ على وذرت، وإن لم يُستعملا، استُغني عنهما بتركت، واستُغنى عن قطع بقُطع، وكذلك استُغنى عن جَنَنت ونحوها بأفعلت"(٢)، وفي موضع آخر قال: "وكذلك أحزَنته وأحبَبته، فإذا قلتَ: محزونٌ ومحبوب، جاء على غير أحببتُ، وقد قال بعضهم: حببتُ فجاء به على القياس"(٣). وقولُ سيبويه هذا يؤكِّد سعةَ القاعدةِ اللغويّةِ في اعتمادها على البُنى الاستعمالية التّداوليّة التي أعطت لمُنتجِ اللغةِ فُسحة في بناء الصّيغ اللغويّة وفق الطبيعةِ التواصليّة، ولا تأبهُ بضوابطِ الاشتقاقِ وقياسيّته.

---

(١) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج٣، ٥٩ (سجح).

(٢) سيبويه، الكتاب، ج٤، ص٦٧.

(٣) المصدر نفسه، ج٤، ص٦٧.

قد يكون اسمُ المفعولِ واحداً من مشتقاتٍ متعدّدةٍ لا فعلَ لها، وهي مسألة أشرت إليها سابقاً، ومن مظاهرها عند ابن سيده: "وامرأةٌ خَيْلاء، ورجل أخْيل، ومَخِيل، ومَخْيول، ولا فِعْلَ له"[١]. وهذه مسألة تتعلّق بانزياح الفعلِ في دلالتِه إلى معانٍ جديدةٍ، فقيل: لا فعلَ لهذه الصّفة، فلو قيل: إنّ فعلَها كذا لأصبحَ هنالك بونٌ بين معنى الفعلِ الأصلي، وهذه المشتقاتِ التي لها معنى مغايرٌ للفعلِ الأصلي، وفي هذا دليلٌ على تصرّف العربيّ بالمشتقاتِ دونَ مراعاةِ أصلِ اشتقاقها، وهو مظهرٌ من مظاهرِ اتّساعِ العربيّة، وتنوّعِ أفانين القولِ فيها.

وثمّة أسماءُ مفعولين لا أفعالَ لها لأنّها بُنيت من أسماءٍ، ولا فعلَ لها تشتقُّ منه، وهذا يدخل في دائرة الاشتقاقِ من غير الفعلِ، كما قالوا: تمرجلَ، وتمدرعَ، واستأسدَ، وأتمرَ وغيرها. ومن أمثلة ذلك عند ابن سيده: "قال ابنُ مُقْبِلٍ:

إنِّـــي أُقَيِّـــدُ بالمَـــأْثُورِ راحِلَتِـــي ولا أُبـــالِي ولـــو كُنّـــا عَلَـــى سَـــفَرِ

وعِنْدِي أَنَّ المَأْثُورَ مَفْعُولٌ لا فِعْلَ لَه، كما ذَهَبَ إليه أَبُو عَليٍّ في المَفْؤُودِ الَّذِي هو الجَبان"[٢]. والقول نفسه في "رَجُلٌ مَفْؤُودٌ: جبانٌ، ولا فِعْلَ لَهُ، هذا قوْلُ أَبِي عَلِيٍّ الفارِسِيِّ. قالَ ابنُ جِنِّي: لم يُصَرِّفُوا منه فِعْلاً، ومَفْعُول الصِّفَةِ إِنّما يَأْتِي على الفِعْلِ، نحوُ مَضْروبٍ من ضُرِب، ومَقْتُولٍ من قُتِلَ"[٣]. مثله قول ابن سيده: "والمَبْلُودُ: المُتَحَيِّرُ، لا فِعْلَ له، وقالَ الشَّيْبانِيُّ: هو المَعْتُوه. وقال الأَصْمَعِيُّ: هو المُنْقَطَع بهِ، وكلُّ هذا راجعٌ إلى الحَيْرةِ"[٤]. ولا أستبعدُ أنّ هذا يدخلُ في باب الاستغناءِ بالمزيد عن المجرّد لقولهم: أَبْلَدَ، وتَبَلَّدَ: لَحِقَتْهُ حَيْرَةٌ[٥].

---

(١) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج٥، ص٢٦٠ (خيل).

(٢) المصدر نفسه، ج١٠، ص١٧٦ (أثر).

(٣) المصدر نفسه، ج٩، ص٣٨١ (فأد).

(٤) المصدر نفسه، ج٩، ص٣٤٤ (بلد).

(٥) المصدر نفسه، ج٩، ص٣٤٤ (بلد).

وثمّة أسماءُ مفعولين من أفعالٍ مزيدة، وقيل لا فعلَ لها، ومنها عند ابن سيده قوله: "الرَّهَق: جهلٌ في الإنسانِ وخفّةٌ في عقلِه، ورجلٌ مُرَهَّقٌ: موصوفٌ بذلك، ولا فعلَ له"(١). وعلى الرّغم من هذا لا نعدّمُ فعلاً ثلاثيّاً ولا مزيداً لـ(رهق) نصّ عليه ابنُ سيده نفسه، فقالوا (رهِق وأرهقَ) واستُعملَ في القرآن في قولِه تعالى: ﴿وَلَا تُرْهِقْنِي مِنْ أَمْرِي عُسْرًا﴾(٢). وهذا يدفعني إلى القولِ إنّ اختلاف المعنى بين (رجل مرْهَق) بمعنى جاهل، وبين معنى الفعل (أرهق ورهِق) الأصلي، هو تفسير قولهم: لا فعلَ له. أي لا فعلَ لـ(مرهّق) عندما يكون بمعنى جاهلٍ.

خامساً- أفعل التّفضيل والتّعجب ممّا لا فعلَ لهما:

لبناءِ التّفضيل والتّعجبِ ضوابطُ خاصّةٌ، من أظهرها وجودُ فعلٍ ثلاثيٍّ تامّ مُثبتٍ، وعندما رصدَ العلماءُ لغةَ العربِ طالعتهم ألفاظٌ كثيرةٌ، جاءت على خلاف الضوابطِ والمعاييرِ، فأودعوها دائرةَ الشّذوذِ والسّماعِ، وكان ذلك في مرحلةٍ مبكّرةٍ من عُمْرِ الدّرس اللغويّ، ولهذا أفردَ له سيبويه باباً في قوله: "هذا بابُ ما تقولُ العربُ فيه: ما أفعلَه، وليس له فعلٌ، وإنّما يُحفظ هذا حفْظاً ولا يُقاسُ، قالوا: أحنَكُ الشّاتين، وأحنَكُ البعيرين، كما قالوا: آكلُ الشاتين، كأنّهم قالوا: حَنِك ونحو ذلك، فإنّما جاءوا بأفعل على نحو هذا، وإن لم يتكلموا به، وقالوا: آبلُ النّاس كلّهم، كما قالوا: أرعى النّاس كلّهم، وكأنّهم قد قالوا: أبِل يَأبَلُ، وقالوا: رجلٌ آبِلٌ، وإن لم يتكلموا بالفعل، وقولهم: آبلُ النّاس بمنزلة آبَل منه؛ لأنّ ما جاز فيه أفعلُ النّاس، جاز فيه هذا، وما لم يَجُز فيه ذلك، لم يَجُز فيه هذا، وهذه الأسماءُ التي ليس فيها فعلٌ، ليس القياسُ فيها أن يقالَ: أفعل منه ونحو ذلك، وقد قالوا: فلانٌ آبَلُ منه، كما قالوا: أحنَكُ الشّاتين"(٣).

---

(١) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج٤، ص١٢٢ (رهق).

(٢) سورة الكهف، آية ٧٣.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج٤، ص١٠٠.

وظاهرٌ من قول سيبويه أنّ العربَ تصرّفت في بناء اشتقاقها، فبنت أفعلَ التّفضيل من اسمٍ: (الحَنَك) وتصوروا منهما أفعالاً ليس لها وجودٌ. يقول ابن منظور: "وحَنَكَ الدّابةَ يَحنِكها ويَحْنُكها: جعل الرَّسَنَ في فيها من غير أَن يُشتق من الحَنَك، رواه أَبو عُبيد، قال ابن سيده: والصحيح عندي أَنّه مشتقٌّ منه، وكذلك احْتَنَكه، ويقال: أَحْنَكُ الشاتين، وأَحْنَكُ البعيرين: أَي آكَلُهما بالحَنَك، قال سيبويه وهو من صيغ التّعجب والمفاضلةِ، ولا فعلَ له عنده، واسْتَحْنك الرجلُ قوي أَكلُه واشتد بعد ضعْفٍ وقلّةٍ، وهو من ذلك، وقولهم: هذا البعيرُ أحنَكُ الإبل، مُشتقٌّ من الحَنَك، يريدون أَشَدَّها أَكلاً وهو شاذٌّ؛ لأَن الخلقة لا يُقالُ فيها: ما أَفْعلَهُ"[1]. إنّ المسألةَ لا تتوقّف عند قولهم (أحنك الشّاتين) حتى نقولَ: إنّ الشّذوذَ في بناء صيغةِ التّفضيل وحدها؛ لأنّها بُنيت من خلقة، بل تجاوزت ذلك إلى مشتقّات أخرى نحو قولهم: "رجُلٌ مُحتنِكٌ، وحَنْكٌ، وحَنيكٌ: مجرِّب، كأنّه على (حَنَك) وإن لم يُستعمل"[2].

أمّا قولهم: آبلُ النّاس أي أحذقهم بها، فقد ورد له فعلٌ عن العربِ، يقولُ ابنُ منظور: "وأَبِلَ يأْبَل أَبالة، مثل شَكِس شَكاسة، وأَبِلَ أَبَلاً فهو آبل، وأَبِل حَذَق مصلحة الإبل والشّاء، وزاد ابنُ بري ذلك إيضاحاً فقال: حكى القالي عن ابن السكيت: أَنّه قال: رجلٌ آبلٌ بمدّ الهمزة، على مثال فاعل، إذا كان حاذقاً برِعْية الإبل ومصلحتها، قال: وحُكي في فعله: أَبِل أَبَلاً بكسرِ الباء في الفعلِ الماضي، وفتحِها في المستقبلِ، قال وحكى أَبو نصر: أَبَل يأْبُل أَبالةً ... قال ومن قال: أَبَلَ بفتح الباء فاسم الفاعل منه آبلٌ بالمدّ، ومن قاله: أَبِلَ بالكسر، قال في الفاعل: أَبِلٌ بالقصر ... وحكى سيبويه: هذا من آبَلِ النّاس، أَي أَشدِّهم تأَنُّقاً في رِعْيةِ الإبل وأَعلَمِهم بها، قال: ولا فعلَ له"[3]. فعلى هذا لا وجهَ لما قاله سيبويه من أنّه لا فعلَ له؛ لأنّ الفعلَ موجودٌ، وشائعٌ في الاستعمالِ؛ لأنّ اشتقاقاته التي عدّها العلماء شاذةً تجاوزت صيغة المفاضلة إلى مشتقات أخر، نحو قولهم: وأَبَلَ يَابُلُ أَبَالَةً وَأَبِلَ

(١) ابن منظور، لسان العرب، ج١٠، ص٤١٦ (حنك).

(٢) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج٣، ص٤٥ (حنك).

(٣) ابن منظور، لسان العرب، ج١٠، ص٤١٦ (حنك).

أَبَلاً فَهُو آبِلٌ وَأَبِلٌ: حَذَقَ مَصْلَحَة الإِبِلِ والشَّاءِ، وَحَكَى سِيبَوَيْهِ: هو منْ آبَلِ النّاس، قالَ: ولا فِعْلَ لَهُ"[1].

لقد جعلوا لـ(أحنك) نظائرَ حُملت عليها؛ منها قولهم: "وهذا المكان أَهْجَرُ من هذا، أي أحسنُ، حكاه ثعلبٌ، وأنشدَ: ((تبدَّلتُ داراً من ديارِكِ أهجَرا)) ولم نسمعْ له بفعلٍ، فعسى أن يكونَ من بابِ (أحنك الشّاتين، وأحنك البعيرين)"[2]. ويقصدُ ابنُ سيده أنّه لم يُستعمل فعلٌ لـ(هجر) بمعنى (حسُن) كما في قولهم: وجمل هَجْرٌ، وكبش هَجْر: حَسَنٌ كريمٌ[3]؛ لأنّ الفعلَ (هجرَ) مستعملٌ في العربيّة، وله معانٍ أُخر. ومن نظائره أيضاً: "والغَنَمُ أَشْرَطُ المالِ، أي أَرْذَلُهُ مُفاضَلَةً، وليس هناك فعلٌ، وهذا نادِرٌ؛ لأنّ المفاضَلَةَ إنما تَكُونُ من الفِعْلِ دُون الاسْمِ، وهو على نَحْو ما حكاهُ سِيبَوَيْهِ من قَوْلِهم: أَحْنَكُ الشَّاتَيْنِ؛ لأنّ ذلك لا فِعْلَ له أيضاً عنده، وكذلك آبَلُ النّاس لا فِعْلَ له عند سيبويهِ"[4]. والقولُ فيه كسابقه من حيثُ وجود فعلٍ مُستعملٍ له، ولكنّه في معانٍ غير معنى (أرذل)، الذي بُنيت عليه المفاضلةُ.

ومن نظائره التي نصّ ابن سيده عليها: "وقالَ ابنُ جِنِّي – في شَيْءٍ دُونٍ، ذَكَرَه في كتابِه المَوْسُومِ بالمُعْرِب: ((وذلكَ أَقَلُّ الأَمْرَيْنِ وأَدْوَنُهُما)) فاسْتَعْمَلَ منه أَفْعَلَ، وهذا بَعِيدٌ؛ لأَنَّه ليسَ له فِعْلٌ فتكونُ هذه الصِّيغَةُ مبنِيَّةً منه، وإنّما تُصاغُ هذه الصِّيغَةُ من الأَفْعالِ، كقَوْلِكَ: أَوْضَعُ منه، وأَرْفَعُ منه، غير أَنَّهُ قد جاءَ من هَذا شَيْءُ ذَكَرَهُ سِيبَوَيْهِ. وذلك قولُهم: أَحْنَكُ الشّاتَيْنِ، وأَحْنَكُ البَعِيرَيْنِ، كما قالُوا آكَلُ الشّاتَيْنِ، كأَنَّهُم قالُوا: حَنَكَ ونحوُ ذِلَك، فإنّما جاؤُوا بأَفْعَلَ على نحوه هذا، وإن لَمْ

---

(١) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج١٠، ص٤٠٩ (أبل).

(٢) المصدر نفسه، ج٤، ص١٥٧ (هجر).

(٣) المصدر نفسه، ج٤، ص١٥٧ (هجر).

(٤) المصدر نفسه، ج٨، ص١٥ (شرط).

يَتَكَلَّمُوا بهِ. وقالُوا: آبَلُ النّاس كُلِّهِم، كما قالُوا: أَرْعَى النّاس كُلِّهم، وكأَنَّهُم قالُوا: أَبِلَ يَأْبَلُ، وقالُوا: رَجُلٌ أَبِلٌ، وإن لم يَتَكَلَّمُوا بالفِعْل. وقالُوا: آبَلُ النّاسِ بَمنْزَلَةِ آبَلُ الأَشْياءُ التي ليسَ فيها فعْلٌ ليسَ القِياسُ أَنْ يُقال فيها: أَفْعَلُ منه، ونحو ذلك. وقد قالُوا: فلانٌ آبَلُ منه، كما قالوا: أَحْنَكُ الشاتَيْنِ[1].

لقد بنت العربُ المفاضلةَ من الاسمِ وهو الظَرف (دون)، وصيغة (أدون) استعملها ابنُ سيده نفسُه في كتابه (المُحكم) في قوله: ومن غالبِ عادةِ العربِ ألا تلتزمَ أمرًا إلا مع وجوبِه، وإن كانت في بعضِ المواضعِ قد تتطوعُ بالتزامِ ما لا يجبُ عليها، وذلك أقلُّ الأمرين **وأدونُهما**"[2]؛ ممّا يدلّ على شيوعِ اللفظِ، واتّساع أفقِ استعماله في العربيّة.

ومّما عُدّ من نظائر (أحنك) قولهم: "ما بالباديَّة أَنْوَأُ مِن فُلانٍ، أي أَعْلمُ بَأَنْوَاءِ النّجُوم منهُ، ولا فِعْلَ له، وهذا أَحَدُ مَا جاء من هذا الضّربِ من غيرِ أَنْ يكونَ له فِعلٌ، وإنّما هو من باب: أَحْنَكِ الشاتَينِ، وأَحْنَكِ البعيرَيْنِ فَافْهَمْ"[3]. وكذلك قوله: "وأَذْرعَ في الكلام وتذرّعَ أكثرَ، والذِّراع والذُّراع: الخفيفةُ اليدين بالغزل، وقيل الكثيرةُ الغزلِ القويّةُ عليه، وما أذرَعَها، وهو من باب أحنك الشّاتين، في أنّ التّعجبِ من غير فعلٍ"[4]. والذي يظهرُ لي من هذا كلّه أنّ العربَ بنت اشتقاقها من أسماءٍ، ولم تبحث لها عن فعلٍ، وأنّ الشّذوذَ الذي نصّ عليه العلماء في ألفاظ المفاضلة والتّعجّب، قد امتدّ إلى مشتقات أخرى في (حنك وأبل) وغيرهما، ولم يقتصر على فقدانِ شرطِ المفاضلةِ، وليس لديّ دليلٌ على ذلك أظهر من حملِهم المفاضلةَ على معنى النّسبِ لتبريرِ شذوذها، وليس لها في معنى النّسبِ نصيبٌ، كما في قولهم: "وقوله:

---

(١) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج٩، ص٤٣٥ (دون).

(٢) المصدر نفسه، ص٣٤٥.

(٣) المصدر نفسه، ج١٠، ص٥٣٥ (نوأ).

(٤) المصدر نفسه، ج٢، ص٨٠ (ذرع).

مَـا أنعَـمَ العـيشَ لـو أن الفتـى حَجَـرٌ تَنْبــو الحَــوادثُ عنــه وهــو مَلْمــومُ

إنّما هو على النّسبِ؛ لأنّا لم نسمعهم قالوا: نَعِم العيش، ونظيره ما حكاه سيبويه من قولهم: هو أحنكُ الشّاتين، وأحْنك البعيرين، في أنّه استُعمل منه فعلُ التّعجبِ، وإن لم يك منه فِعلٌ فتفهّم"[1].

إنّ الاستغناءَ بالفعلِ المزيدِ عن المجرّدِ مظهرٌ بارزٌ في توجيهِ أبنيةِ المفاضلةِ والتّعجبِ ممّا لا فعلَ لها؛ وورد منه شيءٌ عند ابن سيده، يقول: "وضرَبَه ضَرْباً مُبرحاً شديداً، وهذا أبرحُ عليّ، أي أشقّ وأشدّ، قال ذو الرمة:

أنِينــــاً وشَـــكوى بالنّهـــارِ كثيـــرة علــيّ ومــا يــأتي بــه الليــلُ أبْــرحُ

وهذا على طرح الزّائد، أو يكون تعجباً لا فعلَ له، كأحنك الشّاتين"[2]. فوجّه ابنُ سيده الفعلَ على توهّم طرح الزائدِ، لئلا تُبنى الصّيغةُ من فعلٍ مزيدٍ، أو أنّها لا فعلَ لها، على الرّغم من وجودِ الفعلِ الثلاثيّ (برح)، ولكن استُعمل في معنىً غيرِ هذا الذي قاله ذو الرّمةِ.

وتبرزُ المسألة بجلاءٍ في توجيه قولهم: ما أشهاها وأشهاني لها، وهو تعجّبٌ من فعلٍ مزيدٍ، على خلافِ القياسِ، يقولُ ابنُ سيده: "وما أشْهاها وأشْهانيِ لها، قال سيبويه: هو على معنيين؛ لأنّك إذا قلت: ما أشْهاها إليَّ، فإنّما تُخبرُ أنّها مُشتَهاةٌ، وكأنّه على شُهِيَ وإن لم يُتكلم به، فقلت: ما أشْهاها كقولك: ما أحظاها، وإذا قلت: ما أشْهانِي، فإنّما تُخبر أنّك شاهٍ"[3]. لقد نبّه سيبويه على هذه المسألة في كتابه بقوله: "وتقول: ما أشهاها، أي هي شهيةٌ عندي، كما تقول: ما أحظاها أي حَظِيت عندي، فكأنّ ما أمقته وما أشهاها على فَعُل، وإن لم يُستعمل، كما تقول: ما

(١) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج٢، ص١٩٥ (نعم).
(٢) المصدر نفسه، ج٣، ص٣٢٤ (برح).
(٣) المصدر نفسه، ج٤، ص٤٠١ (شهو).

أبغضه إلي وقد بَغُض فجيء على فَعُل وفَعِل، وإن لم يُستعمل"[١]. والحقيقةُ أنّك لو طلبت فعلاً لذلك لم تعدمه في مصادر اللغةِ، فقد جاء عنهم: شَهِيَ الشّيءَ، وشَهاه يَشْهاهُ شَهْوةً، واشْتهاهُ وتَشَهَّاهُ: أحبّه ورغِبَ فيه[٢]، ولعلّ الفعلَ المزيدَ طغى في استعماله على المجرّدِ حتى استُغني بالأول عن الثّاني، ولهذا قيل: بُنيت الصيغةُ على فعلٍ لم يُستعمل، وهذا ينطبق على قولهم: ما أبغضه، وما أمقته.

وهذا القولُ هو ما نفسّر به قولَهم: هذا أهجرُ من هذا، يقول ابن سيده: "وهذا المكانُ أهجرُ من هذا، أي أحسنُ، حكاه ثعلب، وأنشد: (تبدَّلتُ داراً من ديارِكِ أهجَرا) ولم نسمع له بفعلٍ، فعسى أن يكونَ من باب أحنك الشّاتين وأحنك البعيرين"[٣]. فالأفعال: هَجَر، وهاجرَ، وأهجرَ مستعملاتٌ، ومتعدّدة الدّلالاتِ، ونصّ عليها ابنُ سيده نفسُه، ولكنّ قولهم: هذا أهجَرُ من هذا: أي أطول منه وأعظم، أو أحسنُ، جاء من فعلٍ مزيدٍ بدليل قولهم: "وهذا أهجَرُ من هذا: أي أطولُ منه وأعظمُ. ونخلة مُهجِرٌ ومُهجِرةٌ: طويلةٌ عظيمة، وقال أبو حنيفة: هي المفرطةُ الطولِ والعظمِ) وناقةٌ مُهجِرةٌ: فائقةٌ في الشّحم والسّير. والمُهْجِر: النّجيبُ الحَسَنُ الجميلُ. وأهجرَت الجاريةُ: شبّت شباباً حسَناً. والمُهْجِر: الجيّدُ الجميلُ من كلّ شيءٍ"[٤]. فعلى هذا يكونُ الاستغناءُ مُدخلاً يُمكنُ الاطمئنانُ إليه في تفسيرِ شذوذِ هذه الصّيغةِ.

عندما نعدمُ فعلاً يمكنُ تقديرُه لصيغة التّفضيل أو التّعجبِ، فهذا يؤيّد أنّ العربيّ يبني اشتقاقَه دون أن يُراعيَ ضوابطَ الاشتقاقِ، فيتوسّع في توظيف الصّيغة في التّعبير عن معانيه، دون أن يأبَه لمقاييس النّحاة، وهذه مسألة نجدُ من أدلتها قولهم: "وما أحجَاه بذلك، وأحْجِ به، أي ما أخلقَه بذلك، وأخلق به، وهو من

---

(١) سيبويه، الكتاب، ج٤، ص١٠٠.

(٢) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج٤، ص٤٠١ (شهو).

(٣) المصدر نفسه، ص١٥٧ (هجر).

(٤) المصدر نفسه، ج٤، ص١٥٧ (هجر).

التّعجب الذي لا فعلَ له"[١]. ومثله قولُ ابنِ سيده: "وهذا التّمرُ أصقرُ من هذا: أي أكثرُ صقْراً. حكاه أبو حنيفة، وإن لم يكن له فعلٌ، وهذا كقولهم: أحنكُ الشّاتين. وقد تقدّم مِراراً"[٢].

لا يحسبِ القارئُ أنّ تلك هي مظاهرُ المشتقاتِ التي لا أفعالَ لها فحسبُ، فثمّة أسماءُ مكانٍ وزمانٍ لا أفعالَ لها، منها على سبيل المثال: "والمَخْشَف: اليَخدان الذي يَجري فيه البابُ، وليس له فعل"[٣]. وكذلك: "والمَثْبِرُ المَوْضِعُ الذي تَلِدُ فيه المَرْأَةُ، وتَضَعُ النّاقَةُ من الأَرْض، وليسَ له فِعْلٌ، أرَى أَنّما هُو من باب المَخْدَعِ"[٤]. وثمّة أسماءُ فعلٍ لا أفعالَ لها، مثل: "تقول العربُ للغنم إذا استعصت عند الحلب: جِطِح، أي قري فتقرّ، بلا اشتقاق فعل، وقال كراع: جِطّح بشد الطّاء، وسكون الحاء بعدها: زجرٌ للجدي والحمَل، وقال بعضهم: جِدحْ فكأنّ الدالَ دخلت على الطّاء، أو الطّاء على الدّال"[٥]. ويُقال للبعير: "إخْ، إذا زُجِر لَيبْرُكَ، ولا فِعلَ له"[٦].

إنّ هذه وغيرَها من المشتقاتِ التي لا أفعالَ لها، تحملنا على القولِ: إنّ العربيّ كان يوظّف هذه الصّيغ في أداء معانيه، دون أن يلتفت إلى مقاييسِ الاشتقاقِ وضوابطِه أحياناً، وإنّه كانَ يتوسّع في أفانين القولِ ضمن مساحةٍ شاسعةٍ من التحرّر من معايير القياس في بناء المشتقّات، فكانت هذه الاشتقاقاتُ مظاهرَ تداوليّةً، تتّخذ من السّياقِ، والتّفاهم بين المتكلّم والمخاطَبِ، والقرائن، أداوتٍ في

(١) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج٣، ص٤١٣ (حجي).
(٢) المصدر نفسه، ج٦، ص٢٠١ (صقر).
(٣) المصدر نفسه، ج٥، ص٣٠ (خشف).
(٤) المصدر نفسه، ج٥، ص١٤٣ (ثبر).
(٥) المصدر نفسه، ج٣، ص٦١ (جدح).
(٦) المصدر نفسه، ج٥، ص٢٢٦ (أخّ).

بلوغ المعنى المُراد، دونَ أن نُغفل جانباً مهمّاً من جوانبِ التّطوّر اللغويّ، الذي يَبرزُ في اتّساعِ دائرة المعنى والدلالة في بعض الألفاظ، أو من خلالِ الاستغناءِ بفعلٍ عن آخرَ في الاستعمالِ، فتبقى المشتقاتُ التي قيل فيها: لا فعلَ لها، رواسبَ لغويّةً دالّةً على مرحلةٍ من عُمْر اللغةِ، استُعملت فيها الأفعالُ التي استُغني عنها بغيرها، فأُخذت منها هذه المشتقّات، ثمّ تلاشى الفعلُ الأصليُّ من الاستعمالِ أو كادَ، وبقيت تصريفاتُه دليلاً على استعماله في مرحلةٍ ما.

الخاتمة:

اتسعت دائرةُ الخلافِ بين النحاةِ في أصلِ الاشتقاق، وعند العودةِ إلى مصادرِ اللغةِ نجدُ العلماءَ يبحثون قاطبةً عن فعلٍ يكون أصلاً للفظِ المشتقّ، وتناسى القائلون بالمصدرِ أصلاً للاشتقاق البحثَ عن مصدرٍ في تفسير المشتقّات. وقد شاعت في مصادرِ اللغةِ ألفاظٌ مشتقّةٌ نصّ العلماءُ على أنّها لا أفعالَ لها، وثمة طائفة من الأفعالِ لا مصادرَ لها، وهنالك أسماءٌ مشتقّةٌ من أسماءٍ جامدةٍ، وأخرى مشتقةٌ من أسماءِ الأعيانِ أو الجوهرِ، ومن أسماءِ المعاني؛ مثل العددِ، وأسماءِ الأزمنةِ، والأمكنةِ، وأسماءِ الأصواتِ، والحروفِ، ومن الألفاظِ المعرّبةِ. وقد لمحَ العلماء هذا الاضطرابَ في تفسير أصولِ الاشتقاقِ وبيانِ ماهيته؛ فاستحوذَ ذلك على دراساتٍ أشرتُ إليها فيما سلَفَ من البحثِ.

لقد حظي موضوعُ المشتقاتِ التي لا أفعالَ لها بإشاراتٍ متناثرةٍ في بطونِ مصنفاتِ العلماء، لم تتجاوز في حدها الأعلى تلك الأبوابَ التي حددها العلماءُ للمصادرِ المنصوبةِ بالفعلِ المتروكِ إظهارُه، أو المصادرِ التي لا أفعالَ لها، أو الاستغناءِ بأسلوبٍ عن آخر في بناءِ التعجّبِ، أمّا بقيّةُ المشتقاتِ فسارت في ركابِ مصنفاتِهم عارضةً دونَ تبويبٍ أو تفصيلٍ. وعلى الرّغمِ من ذلك نجدُ المسألةَ موطنَ اهتمامٍ في رصدها منذُ الخليل –رحمه الله– الذي كانَ يشير إلى المشتقاتِ التي لا أفعالَ لها كلّما عرضتْ له في معجمه، وعلى نهجهِ سار التابعون له في مصنفاتهم، على تفاوتٍ بينهم في المقدارِ والاستقصاءِ، حتى إذا انتهينا إلى ابنِ سيده نجد المسألةَ عنده ترقى إلى مستوى الظاهرةِ؛ فكان معجمُه ميداناً لهذه الدّراسة.

وطلباً لحسن السّبر والتّقسيم سلكتُ مسائلَ هذه الظاهرةِ في أبوابٍ ألفيتها مواطنَ للمشتقات التي لا أفعالَ لها، وتمثّلت في: المصادرِ التي لا أفعالَ لها، وأسماءِ الفاعلين ومبالغتها التي لا أفعالَ لها، والصّفاتِ المشبّهة التي لا أفعالَ لها، وأسماءِ المفعولين التي لا أفعالَ لها، وثمّ أفعل التّفضيل والتّعجبِ ممّا لا فعلَ لهما،

وتبيّن للباحثِ أنّ طائفة من المصادرِ والمشتقاتِ التي لا أفعالَ لها قد استُعمل لها فعلٌ في العربيّة منها: (سَقْياً) و(رَعْياً) و(بَهْراً) وغيرها كثير، وقد اختلطَ على بعض العلماءِ قولُ سيبويه بأنّها من المصادرِ المنصوبةِ بالفعلِ المتروكِ إظهارُه، فعدّوها من الفعل المتروك استعماله، وشتان ما بين الإظهار والاستعمال؛ فقيلَ فيها تجوّزاً: لا أفعالَ لها. وثمة مصادرُ عُدّت ممّا لا أفعالَ لها؛ لأنّ الفعلَ المستعملَ بمعنى يخالفُ المعنى الذي استعملَ فيه المصدرُ، فقيل فيها لا فعلَ لها، وأحرى بهم لو حملوها على توسيعِ الدلالةِ، ومن أمثلة هذا النوع قولُ الخليل: "وموتٌ ذريعٌ، أي: فاشٍ، إذا لم يتدافنوا، ولم أسمعْ له فِعْلاً، وذَرَعَهُ القَيْء، أي: غلبه"(١).

لقد تنوعت الأسبابُ التي تفسّر المشتقاتِ التي لا أفعالَ لها، نذكرُ منها:

١ – الأسبابَ الصّوتيةَ مثل تعاقبِ الواو والياء في بعض الألفاظِ، فيستعملون الفعلَ بالياء –مثلاً– في حين أنّ المصدر واويّ، فيقولون: لا فعلَ له، نحو: الفيظ والفوظ، لم يستعملوا للفوظ فعلاً، ومن الأسباب الصوتيّة تفسير موت فعل الـ(ويح) وأخواتها، لعدم الاعتلال.

٢ – ومن الأسبابِ ما يتعلق بالتطوّر اللغويّ كالاستغناءِ بالفعلِ المزيدِ عن المجرّدِ نحو: أبقل وأينع وأخواتهما، وموتُ بعضِ الألفاظِ وبقاءِ اشتقاقها دليلاً عليها، نحو: درّاك التي أميت فعلها الثلاثي.

٣ – ومن الأسبابِ ما يتصلُ بتحقيقِ معنى بعينه، مثل الحملِ على النّسبِ في تفسيرِ المشتقاتِ التي لا أفعالَ لها نحو: دارعٍ ولابنٍ وأمثالهما، أو تحقيقِ معنى المبالغة نحو: ليلٍ لائلٍ، وشغلٍ شاغلٍ.

٤ – الحملَ على الإتباعِ والمزاوجةِ وهذه مسألةٌ صوتيّةٌ ومعنويّةٌ، تبرّر للعربيّ مخالفةَ القياسِ في بناءِ الاشتقاقِ نحو: جوْعان نوْعان، أو جائع نائع، وعطشان نطشان، وقبيح شقيح، وغيرها.

---

(١) الخليل، كتاب العين، ج٢، ص٩٦ (ذرع).

٥ – مسألةَ الشيوعِ والقلةِ، فبعضُ المشتقاتِ حُملت على أنّها ممّا لا فعلَ لها؛ لأنّ فعلَها الأصليّ قليلُ الشّيوعِ، نحو قولهم: أورقت، فهي وارق، وقيل: ورقَت الشجرةُ، وأورقَت أكثرُ استعمالاً.

٦ – التّوهّم كالذي يطالعُنا به سيبويه في تفسير نصب (بَهْراً) [١]، وما ذكره ابنُ سيده في قوله: "الحتْفُ: الموتُ، وجمعُه حُتُوفٌ، ومات حتْفَ أنفِه، إذا مات بلا ضربٍ ولا قتلٍ، وقيل إذا مات فجأةً، نُصب على المصدر، كأنّهم توهموا (حتَفَ) وإن لم يكن له فعلٌ[٢]".

٧ – ولعلّ أظهرَ الأسباب التي حملتهم على القولِ بالمشتقاتِ التي لا أفعالَ لها أنّ هذه المشتقاتِ بُنيت من أسماء، ولا يوجد لها أفعالٌ، كأسماءِ الأعيانِ، وأسماءِ الجوهرِ والمعنى، وأسماءِ الأصواتِ، وكذلك بناؤها من الحروفِ.

٨ – الجهلَ بأصلِ الاشتقاقِ، أي أنّ العلماءَ لم يعرفوا لها أصلاً تُشتقّ منه، وهي مسألةٌ أشار إليها غيرُ عالمٍ، نحو قولهم: لم أكن مع آدم عندما علمه الأسماءَ، أو قولهم: غيرُ واضحة المعنى ولا بيّنة الاشتقاقِ، وقولهم: ولا نعرفُ الذي اشتُقَ منه.

إنَّ الذي يطمئن إليه الباحثُ من هذه الدّراسة أنّ العربيّ كان يتجوّز في الاشتقاق، ويتجاوز في المقاييس والضوابط؛ لأنّ شغلَه الشاغَل المعنى وبلوغه، فلم يأبَه بضوابطِ الاشتقاق وأصولِه، وأنّ المشتقاتِ التي لا أفعالَ لها دليلٌ على أنّه ليسَ للفعلِ، ولا للمصدرِ فضلُ سبْقٍ على المشتقّات؛ لتكون أصلاً لها، بل وجِدت هذه المشتقاتُ في الاستعمالِ كما وجِد غيرُها من الكَلم، لاعتمادهم على **الجذر**

---

(١) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج٤، ص٣١٢ (بهر).

(٢) المصدر نفسه، ج٣، ص٢٧٥ (حتف).

النـووي الـذي هـو الأصـل فـي بنـاء الصـيغ، ولعلّ فـي غيـابِ أفعـالِ بعضِ هذه المشتقاتِ ما يستدعي النظرَ في مسألةِ عملِ المشتقات وربطه بأفعالها، واشتراط مضارعتها للفعلِ المضارعِ غير الموجود أصلاً. والذي يطمئنُ إليه الباحثُ أيضاً أنّ هذه الطائفةَ من المشتقاتِ تصلحُ لتكونَ ميداناً لدراسةٍ أوسع تقفُ على أصولِها وفصولِها، طارفِها وتليدِها.

المصادر والمراجع

١ – الأثري، محمد بهجة، تحرير المشتقات من مزاعم الشّذوذ، مجلة المجمع العلمي السوريّ، دمشق، ١٩٧٤.

٢ – الأزهري، أبو منصور محمَّد بن أحمد (ت٣٧٠هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق: عبدالسلام هارون، راجعه محمَّد النجار، المؤسسة المصرية العامة للتأليف، ١٣٤٨هـ/١٩٦٤م.

٣ – الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن المتوفى سنة ٦٨٦هـ، شرح الشافية، محمد محيي الدين عبدالحميد، محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، دار الكتب العلمية ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٤ – الاستراباذي، رضي الدين محمد (ت ٦٨٦هـ)، شرح الكافية، قدم له ووضع هوامشه، إميل يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٥ – الأصمعيّ، أبو سعيد عبدالملك بن قريب (ت ٢١٦هـ)، اشتقاق الأسماء، تحقيق رمضان عبدالتواب، وصلاح الدين الهادي، مكتبة الخانجي، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٦ – الأقطش، عبدالحميد، إتباع الإيقاع في اللغة العربيّة، مقاربة ألسنيّة في حركية اللغة، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد (١٢)، العدد (٢)، سنة ١٩٩٤.

٧ – الأنباري، أبو البركات عبدالرَّحمن بن محمَّد (ت٥٧٧هـ)، أسرار العربيّة، تحقيق محمّد حسين شمس الدين، دار الكتب العلميّة، ط١، بيروت، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٨ – الأنباري، أبو البركات عبد الرَّحمن بن محمَّد (ت٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمَّد محي الدِّين عبدالحميد، دار إحياء التراث، القاهرة.

٩ – الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، تحقيق حسن هنداوي، دار العلم للملايين، دمشق.

١٠ – ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى (٢٩١هـ) مجالس ثعلب، تحقيق عبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٦.

١١ – ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجّار، دار الشؤون الثقافيّة العامة، بغداد، ١٩٩٠.

١٢ – ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو (ت ٦٤٦هـ)، الكافية في النحو، دار الكتب العلميّة، بيروت.

١٣ – الحلواني، محمد خير، المغني الجديد في الصّرف، دار الشرق العربيّ، بيروت.

١٤ – ابن خالويه، الحسين بن أحمد، ليس في كلام العرب، تحقيق أحمد عبدالغفور عطّار، مكة المكرّمة، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

١٥ – خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.

١٦ – دراز، محمد طنطاوي، ظاهرة الاشتقاق في اللغة العربيّة، القاهرة، ١٩٨٦.

١٧ – ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن (ت ٣٢١هـ) الاشتقاق، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م.

١٨ – ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن (ت٣٢١هـ) جمهرة اللغة، مكتبة الثقافة الدينيّة، القاهرة.

١٩ – الرفايعة، حسين عباس، ظاهرة الشّذوذ في الصرف العربي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمّان، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٦م.

٢٠ – الزّمخشريّ، أبو القاسم محمود بن عمر (ت٥٣٨هـ)، المفصّل في علم العربيّة، قدّم له وراجعه: محمد السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٢١ – السرّاج، أبو بكر محمد بن السري (ت٣١٦هـ)، الاشتقاق، تحقيق محمد صالح التكريتي، مطبعة المعارف، بغداد، ط١، ١٩٧٣.

٢٢ – سلامي، عبدالقادر، رأي أ. ولفنسون في أصالة الفعل في اللغات الساميّة، مداخلة ضمن ملتقى جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلاميّة، الجزائر.

٢٣ – سيبويه، عثمان بن قنبر، (ت١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق: عبدالسَّلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ومطبعة دار الجيل، بيروت.

٢٤ – ابن سِيدَه، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت٤٥٨هـ)، المخصّص، دار الكتب العلميّة، بيروت.

٢٥ – ابن سِيدَه، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت٤٥٨هـ)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق عبدالحميد هنداويّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٢٦ – السيوطي، عبدالرحمن جلال الدين (ت٩١١هـ)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمّد جاد المولى، وعلي البجّاوي، ومحمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت.

٢٧ – السيوطي، عبدالرحمن جمال الدين، (٩١١هـ) همع الهوامع، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلميّة، الكويت.

٢٨ – الطويل، السيد رزق، ظاهرة الاستغناء في الدراسة اللغويّة، مجلة كلية اللغة العربيّة، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، السنة الثانية، العدد الثاني، ١٤٠٤هـ.

٢٩ – عبدالله أمين، الاشتقاق، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

٣٠ – الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ)، معاني القرآن، بيروت، ط ٥، ١٩٨٠م.

٣١ – الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ)، العين، تحقيق مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨١.

٣٢ – الفقراء، سيف الدين طه، وعمر أبو نواس، الاستغناء بالفعل الثّلاثي المزيد عن الفعل الثلاثي المجرّد وأثره في تفسير شذوذ اسم الفاعل ومبالغته، المجلة الأردنيّة للغة العربيّة وآدابها، المجلد (١٠)، العدد (٢) لسنة ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م.

٣٣ – الفقراء، سيف الدين طه، المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعوليّة، عالم الكتاب الحديث، إربد، ط١، ٢٠٠٥.

٣٤ – الفيروز أبادي، مجد الدِّين (ت٨١٧هـ)، القاموس المحيط، دار المعرفة، بيروت.

٣٥ – ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم (ت٢٧٦هـ) أدب الكاتب، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، ط٤، ١٩٦٤.

٣٦ – المؤدّب، القاسم بن محمد بن سعيد، (ت٣٣٨هـ)، دقائق التّصريف، تحقيق حاتم الضامن، وحسين تورال، مطبعة المجمع العلميّ العراقيّ، بغداد، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٣٧ – ابن مالك؛ جمال الدين محمّد بن عبدالله (ت٦٧٢) شرح التّسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيّد، ومحمّد بدوي المختون، دار هجر، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٣٨ – المبرّد، أبو العبَّاس محمَّد بن يزيد، (ت٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق: عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٣٨٦هـ.

٣٩ – المتولي، محمود المتولي عوض حجاز، الصفة المشبهة بين القاعدة والاستعمال اللغوي –دراسة صرفية دلالية– بحث منشور بمجلة علوم اللغة، المجلد (١١)، العدد الرابع (٤٤) لعام ٢٠٠٨م.

٤٠ – المساعفة، خالد محمد، ظاهرة الإتباع في العربيّة، المجلة الأردنيّة للغة العربيّة، المجلد (٩) العدد (١) لسنة ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.

٤١ – المصاروة، جزاء، ظاهرة الازدواج في العربيّة، المجلة الأردنيّة للغة العربيّة وآدابها، المجلد (١)، العدد(١) لسنة ٢٠٠٥.

٤٢ – ابن منظور، جمال الدين بن مكرم (ت٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت.

٤٣ – أبو نواس، عمر محمد، الحمل على النسب في العربيّة، مجلة مجمع اللغة العربيّة الأردني، العدد ٨٦، لسنة ٢٠١٤.

٤٤ – الهمداني، عبد الرحمن بن عيسى، (ت٣٢٠هـ) الألفاظ الكتابيّة، الدار العربيّة للكتاب،١٩٨٠.

٤٥ – ولفنسون، تاريخ اللغات الساميّة، دار القلم، بيروت.

٤٦ – ابن يعيش، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي (ت٦٤٣هـ)، شرح المفصل للزمخشري، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ–٢٠٠١م.

References

1- Al'athari, muḥmmad,Taḥreer Almuštqāt min Mazāɛim Alšużūż, Majallat Almajmaɛ Alɛilmi Alsūrī, Dimašiq,1964.

2- Alazharī, Abū Man sūr, Tahż īb allu ġat, Taḥqīq Abid Assālm Harūn, Almuasasatu Amaşriyat Alɛāmmat Lilt'alīf, 1964.

3- Alastarābāżi. Ra đialdīn, šariħ ašāfiyat,Taḥqīq Muḥmmad Muḥiyy Addīn Abid Alḥamīd, wāќarūn, Dār alkutub Alɛilmiyat,1982.

4- Alastarābāżi. Ra đialdīn, šariħ akāfiyat, Taḥqīq ’imīl yaɛqūb, dār alkutub Alɛilmiyat,1998.

5- Alasmaɛī, Abid Ebn Qarīb, ’ štiqāq Alasmā’, Taḥqīq Rmađān ɛabid altawāb, maktabat al ќānaji, 1980.

6- Alaqŧash, ɛabid alħamīd, ’itbāɛ Aliqāɛ fī Aluġati Alɛarabiyati, Majalat Abḥā th Alyarmūk,1994, vol.12, issue 2.

7- Alanbārī, Abū Albarakāt; Asrār Alɛarabiyat, Taḥqīq Muḥmmad Shamsaldain, Dār alkutub Alɛilmiyat ,1997,1sted.

8- Alanbārī, Abū Albarakāt; Alinṣāf Fī Masā'il Alkhilāf, Taḥqīq Muḥmmad Muḥiyy Addīn Abid Alḥamīd, Dār 'Iḥyā' Alturāth, Alqāhirat.

9- Alandalusī, Abū ḥayyān, Altadhyīl Waltakmyīl Fī SHariḥ Altashīl, Taḥqīq ḥasan Hindāwī, Dār Alɛilim Lillmalayīn, Dimashiq.

10- Thaɛlab, Abū Alɛabbās, Aḥmad, Bin Yaḥyā, Dār Almaɛārif, Alqahirah, 6sted.

11- 'ibin Jinnī, Abū Alfatiḥ, Alkhaṣā'ṣ, Taḥqīq Muḥmmad Alnajjār, Dār Alsh’wūn ALthaqafiyyat Alɛāmmat, Baghdād, 1990.

12- ’ibin Al ḥājib, Jamāl Aldīn, Alkafiyat Fī Alnaḥw, Dār alkutub Alɛilmiyat, Beirut.

13- Alḥalawāni, Muḥmmad Khyir, Almughnī Aljadīd Fī Al ṣarif, Dār Alshariq Alɛarabī, Beirut.

14- ’ibin khalawayh, ALḥasan bin Aḥmad, Laysa Fī Kalām Alɛarab, Taḥqīq Aḥmad ɛaṭṭār, Makkat Almukarramah, 1979.

15- Khadijah, Alḥudaythī, Abniyat Al ṣarif Fī Kitāb Sibawayh. Maktabat libnān Nashirūn, Beirut, 2003. 1st ed.

16- Darrāz, Muḥmmad ṭanṭāwī, ẓāhirat Al'shtiqāq Fī Alɛarabiyat. Algahirah, 1986.

17- 'ibin durayd, Abū Bakir, Muḥmmad 'ibin Alḥasan, Al'ishtiqāq, Taḥqīq Abid Assālm Harūn, Beirut, 1991. 1st ed.

18- 'ibin durayd, Abū Bakir, Muḥmmad 'ibin Alḥasan, Jamharat Alughati, Maktabat Althaqfat Aldīniyah, Algahirah.

19- Alrafāyɛah, ḥusīn ɛabbās, ẓāhirat Alshudhūdh fī Al ṣarif Alɛarabī, Dār Jarīr, ɛammān, 2006. 1st ed..

20- Alzamakhsharī, Abū Alqasim, maḥmūd, Almufaṣṣal Fī ɛilim Alɛarabiyati, Murājaɛat Muḥmmad Alsaɛīdī, Dār 'lḥyā' Al ɛilūm, Beirut, 1990. 1st ed.

21- Aalsarā, Abū Bakir Muḥmmad, Al'ishtiqāq, Taḥqīq Muḥmmad ṣaliḥ Altakrītī, Maṭbaɛat Almaɛārif, Baghdād, 1973. 1st ed.

22- Sallāmī, ɛabidalqādir, Ra'ī Wilfinsun Fī A ṣālat Alfiɛil Fī Allughāt, Jamiɛat Alamīr ɛabidalqādir Lilɛigūm alislāmiyat, Aljazā'ir.

23- Sībawīh, ɛuthmān 'ibin qunbur, Alkitāb, Taḥqīq Abid Assālm Harūn, Maktabat Al khānajī, Algahirah, Dār Aljīl, Beirut.

24- 'ibin sīdah, Abū ALḥasan ɛalī, Almukhaṣaṣ, Dār alkutub Alɛilmiyat, Beirut.

25- 'ibin sīdah, Abū ALḥasan ɛalī, Almuḥkam Walmuḥīṭ ALaɛ ẓam, Taḥqīq Abid Alḥamīd hindāwī, Dār alkutub Alɛilmiyat, Beirut. 2000, 1st ed.

26- Alsiyū ṭī, Abid Alraḥmān Jalāl Aldain, Almuzhir Fi ɛilūm Allughat Wanwāɛihā, Taḥqīq Muḥmmad Jād Almawga, Wākharūn, Dār Alfikir, Beirut.

27- Alsiyū ṭī, ɛabid Alraḥmān Jalāl Aldain, Hamiɛ Alhawāmiɛ, Taḥqīq, ɛabidal ɛāl Sālim Mukram, Dār albuḥūth Alɛilmiyat,Alkuwayt.

28- Al ṭawīl Alsayyid Riziq, ẓāhirat Alistighnā' Fī Aldirāsat Allughawiyyat, Majallat Kulyyat Allughat Alɛarabyyat, Jamiɛat Um Alqurā, Makkat Almukarramah, 1984, vol. 2,.

29- Abdullah Amīn, Al'štiqāq, Maktabat Al khānajī, Algahirah.2000, 2st ed.

30- Alfarā', Abū Zakariyyā, Maɛānī Alqurān, Beirut.2000, 5st ed.

31- Alfarāhīdī, Alkhalīl 'ibin Aḥmad, ALɛayn, Taḥqīq Mahdī Almakhzūmī, 'ibrahīm Alsāmirā'ī, Dār alrashīd Baghdād,1981.

32- Alfugarā', Saif Aldain,& Umar Abū Nawās, Alistighnā' Bilfiɛil Althulāthī Almazīd ɛan Ailfiɛil Althulāthī Almujarrad, Almajallat Alurdiniyyat Lallughat Alɛarabiyyat, 2014, vol.10, issue 2.

33- Alfugarā', Saif Aldain, Almushtaqqāt Aldallat ɛalā Alfaɛiliyyat Walmafɛūliyyat, ɛālam Alkitāb Alḥadīth, 'irbid,2005, 1st ed.

34- Alfayrūzabādī, Majid Aldain, Alqamūs Aluḥīṭ, Dār Almaɛrifat, Beirut.

35- 'ibin Qutaybat, ɛabid Allāh 'ibin muslim, 'adab Alkatib, Taḥqīq Muḥmmad Muḥiyy Addīn Abid Alḥamīd, Maṭbaɛat Alsaɛadat, Algahirah.2000 , 3st ed.

35- Almu'dib,Alqāsim 'ibin Muḥmmad,Daqā'q Altaṣrīf, Taḥqīq ḥātim Alḍmin, & ḥusīn Turāl, Almajma Alɛilmī Alɛirāqī, 1987, Baghdād.

36- 'ibin Mālik, jamāl Aldain Muḥmmad 'ibin ɛabdullāh, shariḥ Altashīl, Taḥqīq ɛabdulruḥmān Alsayyd& Muḥmmad badawī, Dār hajar,1990, 1st ed.

37- Almubarrid, Muḥmmad 'ibin yazīd, Almuqtaḍab, Taḥqīq ɛabdulkhāliq ɛuḍaymat, Beirut, 2st ed.

38- Almutwallī, Maḥmūd Almutwallī, Alṣifat Almushabbahat bayn Alqaɛidat Walistiɛmāl, Majalat ɛilūm Allughat, 2008, vol.11, issue 44.

39- Almasāɛfat, Khalid Muḥmmad, ẓāhirat Alitbāɛ Fī Alɛarabyyat, Almujarrad, Almajallat Alurdiniyyat Lallughat Alɛarabiyyat, 2013, vol.9, issue 1.

40- Almaṣārwah, Jazā', ẓāhirat Alizdiwāj Fī Alɛarabyyat, Almajallat Alurdiniyyat Lallughat Alɛarabiyyat, 2005, vol.1, issue 1.

41- 'ibin Manẓūr, Jamāl Aldain 'ibin Mukrram, Lisān Alɛarab, Dār ṣādir, Beirut.

42- Abū Nawās, Umar, Alḥamil ɛalā Alnasab Fī Alɛarabyyat, Majallat Majmaɛ Allughat Alɛarabyyat. , 2004, issue 86.

43- Alhamadānī, ɛabid Alrḥumān 'ibin ɛīsā, Alalfāẓ Alkitābiyati, Al dār Alɛarabyyat Lilkitāb. 1980.

44- Wlfunsun, Tārīkh Alughāt Alsāmyyat, Dār Alqalqm, Beirut .

45- 'ibin Yaɛīsh, Abū Albaqā', muwaffaq, Shariḥ Almufaṣṣal, Taḥqīq Amīl Yaɛqūb, Dār alkutub Alɛilmiyat, Beirut.2001. 1st ed.